

PROVISIONAL

A/45/PV.23
2 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(مالطة)	السيد دي ماركو	: الرئيس
(يوغوسلافيا)	السيد لونكار	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(مالطة)	السيد دي ماركو	: ثم

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

لقى الكلمة كل من :

السيد كور (جامايكا)

السيد وكيل (أفغانستان)

السيد الدالي (اليمن)

السيد غمبوسورين (منغوليا)

السيد قدرت (العراق)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية : [١٧]

(أ) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير
اللجنة الخامسة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٩ من جدول الأعمالالمناقشة العامة (تابع)

السيد كور (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنكم تتراأسون يا سيدي الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين في مرحلة تغييرات قوية وفي لحظة حرجية من التاريخ . وإذ نتقدم اليكم بالتهاني الحارة والمادقة ، فإننا نشعر بمرور خاص لكون مناقشاتنا يديرها شخص يمتلك هذه المهارة والخبرة ويمثل دولة جزرية ثامت بدور رئيسي في الشؤون الدولية . أود أيضا أن أعرب عن امتنان جامايكا العميق للرئيس السابق جوزيف غاربا ، ممثل نيجيريا لاسهامه الدينامي البارع في نجاح الدورة الرابعة والأربعين . وفترة الاثني عشر شهرا التي انقضت منذ بدء دورة الجمعية العامة الرابعة والأربعين كانت فترة ملحوظة في تاريخ العالم وشهدت عددا من المبادرات البالغة الاهمية التي اضطلعت بها هذه المنظمة .

والآن ، اكتمل تقريبا التحول على المسرح السياسي في أوروبا الشرقية ، وتحققت إعادة توحيد الأمة الألمانية .

وفي امريكا الوسطى ، نُفذَ التعهد بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيكاراغوا، وبوسع شعب ذلك البلد أن يحول اهتمامه الآن لمعالجة مشاكله الاقتصادية والاجتماعية المعترف بمصعوبتها .

وفي بنما ، أُعيدت الى السلطة حكومة بوسعها القول إنها تحظى بشريعة التأييد الشعبي ، حتى وإن أعيدت في ظروف غير مقبولة لدى الكثيرين منا .

وفي هايتي ، هناك أمل متجدد في أن يمارس شعب هايتي قبل نهاية هذا العام حق الذي طال تأخيرته في انتخاب حكومته من خلال عملية انتخابات حرة ونزيهة . وبلدي بامايكا ، بالتعاون مع شركائنا في مجتمع الكاريبي ، ساعد في ذلك وهو على استعداد لتقديم كل عون آخر يكون بوسعنا تقديمه . كما ساعدت حكومات أخرى على أساس ثنائي . إلا أن هناك حاجة لمزيد من المساعدة ، لقد طلبت حكومة هايتي مساعدة مالية وغيرها من أشكال الدعم من هذه المنظمة ، ونحن نؤيد بقوة هذا الطلب ونعتقد أنه ينبغي أن

يلقى تجاوبا ايجابيا وسريعا ، ونحث على بذل كل جهد ممكن للتغلب على أية عقبات اجرائية قد توجد ، وذلك ليتسنى فورا تقديم المساعدة المتواضعة التي طلبتها حكومة هايتي .

وفي عدد من البلدان الأخرى في هذا الجزء من العالم ، نقلت السلطة سلميا ، كما أن غياب الديكتاتورية العسكرية من الأمور الباعثة على الارتياح ، ونرحب بوجود روح تعاون متنامية بين دول أمريكا اللاتينية والكاريبي ، وكل هذا يبشر بمستقبل أفضل . وإعلان رئيس الولايات المتحدة الالتزام بمبادرة بعيدة المدى ، تستهدف معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي على نحو شامل وتعاوني ، تفتح آفاقا مشيرة للأمل ومليئة بالتحديات والغرض الايجابية .

وفيما يتصل بالحالة في جنوب افريقيا ، اعتمدت هذه الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة المكرسة للفصل العنصري وآثاره المدمرة على الجنوب الافريقي ، بتوافق الآراء ، إعلانا تاريخيا يُعَدُّ التدابير الضرورية لاقامة مناخ يفضي الى المفاوضات .

وإنني لواثق أننا جميعا نلاحظ بارتياح أن حكومة الرئيس دي كليرك قد بدأت عملية تغيير ايجابي ، وأن النظام قد اتخذ خطوات ايجابية لتحسين المناخ السياسي الداخلي . وتشتمل هذه الخطوات على إطلاق سراح نيلسون مانديلا من السجن ، وهو حدث ذو أهمية سياسية كبيرة ، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، ومنظمات سياسية أخرى ، واجراء مباحثات أولية مع المؤتمر الوطني الافريقي بقيادة السيد مانديلا لوضع أسس البدء في مفاوضات تستهدف وضع نهاية سلمية لنظام الفصل العنصري الشرير . كما أحرز تقدم في الامتثال للتدابير التي حُددت في الاعلان الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية السادسة عشرة ، وفي الواقع اتفقت الآن أطراف اتفاق بريتوريا ، الذي جرى التوصل اليه في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، على أن "الطريق مفتوح الآن للبدء في مفاوضات بشأن دستور جديد" .

بالطبع ، فإن كل هذا يلقي ترحيبا حارا ، ولكن على الرغم من التقدم الذي إن دعائم الفصل العنصري الرئيسية لاتزال في مكانها . وكما أشار السيد نيلسون في خطابه التاريخي المثير أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في ١٢/يونيه من هذا العام ، ينبغي الابقاء على الجزاءات نافذة المفعول الى أن يبل واضح لا يمكن دحضه على حدوث تغيرات بعيدة الاثر ولا يمكن عكس اتجاهها . رغم من العقبات الموجودة في كلا المجتمعين الاسود والابيض ، فإن جامايكا تأمل الخطوات الاولى التي اتخذت الى الالتزام بالمفاوضات بتصميم ، وأن تضع نهاية نظام الفصل العنصري المقيت وممارساته ، وأن تؤدي الى قيام مجتمع غير عرقي ، افريقيا ينعم بالعدالة والديمقراطية .

في القارة الآسيوية ، يلاحظ بارتياح أنه يجري اتخاذ خطوات هامة ، وإن كنا بها لا تزال محدودة ، لانهاء تجزئة شبه الجزيرة الكورية التي هي إحدى تركبات لباردة القليلة الباقية . ينبغي للأمم المتحدة ، وللمجتمع الدولي بأسره ، في البلدان التي ترتبط بروابط شائبة قوية مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، أن تفعل كل ما في وسعها للمساعدة على إنجاح هذه العملية .

وقد شهد العام الماضي أيضا عددا من المبادرات الهامة التي ابتدأتها المنظمة التي تحظى باهتمام عالمي .

فدورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة المكرسة لموضوع المخدرات انعقدت في وقت سابق من هذا العام ، قد وفرت فرصة للبلدان لتعرب عن التزامها بإجراء منسق لمكافحة اساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، وقد في الدورة باعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي .

إننا ندرك ، منذ فترة ، الحاجة الى تعزيز كفاءة هيكل الأمم المتحدة لأغراض اساءة استخدام العقاقير . ولذلك ، صرّت جامايكا جدا لاعطائها الفرصة لكي فريق الخبراء الذي أسندت اليه مهمة مساعدة الامين العام في دراسة الطرق للقيام بعمل أكثر فعالية في إطار منظومة الأمم المتحدة .

وتوصيات فريق الخبراء هذا معروضة الآن على الأمين العام لدراستها . ونحن نتوقع أن تُختتم المداولات بشأن هذه المسألة في وقت مبكر وأن يُنشأ بسرعة هيكل متكامل تستطيع من خلاله الدول الأعضاء تنسيق جهودها بكفاءة أكبر في صدد جميع جوانب مشكلة المخدرات .

ويتضح بشكل متزايد أن تخفيض الطلب عامل أساسي في مكافحة ظاهرة المخدرات العالمية وأنه لابد وأن يكون جزءا هاما من أي برنامج جدي لاستئصال المخدرات . وعليه ، فإننا نشعر بارتياح خاص لإزاء الاعتراف الدولي المتنامي بأهمية تخفيض الطلب على المخدرات بوصفه وسيلة للحد من الانتاج وإساءة الاستخدام على حد سواء . بالطبع ، شاركنا مشاركة تامة في الاجتماع العالمي الوزاري لتخفيض الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، الذي انعقد في المملكة المتحدة في نيسان/ابريل من هذا العام ، ونلاحظ بارتياح النتائج الناجحة التي تمخض عنها هذا الاجتماع .

وفي مجال التعاون الاقتصادي شاهدنا الأخذ بنهج جديد ، وإن كنا نعتز أن أنه متوازن ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة التي اعتمدت بتوافق الآراء إعلانا بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، ولاسيما إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ويتعين علينا الآن أن نحاول البناء على توافق الآراء هذا . ويحدونا الأمل أن تؤدي الأحداث الراهنة الى زيادة تنشيط التعاون الاقتصادي على ضوء الحاجة للتغلب على الآثار السلبية لازمة الخليج ، لا سيما أثرها على البلدان النامية المستوردة للنفط والمثقلة أملا بعبء الدين والعديد من المشاكل الأخرى .

ومن المعروف على نطاق واسع أن توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في الدورة الاستثنائية كان خطوة أولى وهامة في التعاون الاقتصادي الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يطلع به في عملية تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها . ويجب بطبيعة الحال أن تنفذ هذه الالتزامات والسياسات أولا على المستوى الوطني ، والواقع أن عددا من البلدان النامية ، ومن بينها بلدي ، يسعى بالفعل الى تطبيق سياسات ترمي الى السيطرة على الاتجاهات التضخمية ، وتعزيز المدخرات المحلية ، وتوفير ظروف مؤاتية للاستثمارات المحلية والاجنبية ، وتحديث الاقتصاد ، وزيادة القدرة على التنافس على الصعيد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسات يتوقف أساسا على التأييد الذي يقدمه المجتمع الدولي في مجالات مثل تسهيل التوصل الى الاسواق ونقل الموارد ، وقبل كل شيء التوصل الى حل دائم وشامل لمشكلات الديون الخارجية للبلدان النامية .

وفيما يتعلق بمشكلة الديون الخارجية الخطيرة ، فقد رحبنا بقيام الأمين العام بتعيين رجل الدولة البارز بيتينو كراكسي لبحث مسألة الديون الحالية من كافة جوانبها . ونحن نشق في أن توصياته العديدة التي تتضمن الاعفاء من أعباء خدمة الدين وتحويل مدفوعات الفائدة الى صناديق عملات محلية لتمويل مشروعات التنمية مع التعديل المنتظم لمعدلات التحويل حسب مؤشر قياسي ، ودعم البنوك الاقليمية ؛ وعمليات مقايضة الديون بحصص تمليك ، ستناقش مناقشة كاملة على المستويين المحلي والدولي ، وأنه سيتم التوصل الى توافق آراء عملي في هذا الصدد . وسوف نواصل بمغمة خاصة الاصرار على اقامة آلية لتناول الحالة الخاصة لتلك البلدان ، مثل بلدي ، التي تجد نفسها في نهاية الحساب ناقلة لموارد صافية الى المؤسسات المقرضة المتعددة الاطراف .

لقد وفر مجتمع القمة العالمي من أجل الطفل ، الذي عقد في عطلة نهاية الاسبوع الماضي فرصة جاءت في حينها لتركيز الاهتمام الدولي على المشكلات الملحة المتعلقة بحماية أطفال العالم ونمائهم . وقد أبدت البلدان التي شاركت في هذا المؤتمر قدرا كبيرا من التضامن السياسي باتفاقها على عدد من السياسات والاستراتيجيات الشاملة التي تستهدف ضمان رفاه الطفل وبقائه ونموه في المستقبل في جميع أنحاء العالم . ان حكومة جامايكا تولي الطفل أولوية خاصة في خطة التنمية التي وضعتها أخيرا

"خطة السنوات الخمس للتنمية الوطنية" وستواصل البحث عن الطرق والموارد اللازمة للوفاء بالتزامها لتحقيق تلك الاهداف الهامة .

هذه التطورات الايجابية على الساحة السياسية والمبادرات التي اتخذت فيما يتصل بالتعاون الدولي في ميدان الاتجار بالمخدرات ، والتنمية الاقتصادية ، والشواغل الاجتماعية قد تدفعنا في هذه الدورة للجمعية العامة الى التطلع بتفاؤل الى استمرار التطور في تهيئة بيئة دولية أكثر سلماً ووثاماً وإنسانية وتعاطفاً . يمكن في ظلها أن يتقدم بثقة الكفاح من أجل تحقيق نظام عالمي يقوم على أساس العدالة الاجتماعية وعلى حرية الفرد . ولسوء الحظ تضاعف هذا التفاؤل على نحو خطير نتيجة للارزمة في منطقة الخليج الفارسي التي نشأت بسبب غزو العراق للكويت . ان هذا العدوان الذي لا مبرر له على الاطلاق عدوان أدانه بحق مجتمع الامم في العالم بأسره ؛ وقوبل بطلب جنائي بضرورة الانسحاب غير المشروط لقوات الغزو وبغرض جزاءات على المعتدي .

وعندما نبحث دون انفعال معظم المنازعات الدولية ، وحتى بعض أعمال العدوان الانفرادية ، نجد دائماً انها تتضمن عناصر التباس من الوجهة الاخلاقية أو عناصر شك من الوجهة القانونية . وغزو العراق للكويت يعتبر استثناء من هذه القاعدة العامة ، فهو عمل عدواني سافر ممثل ليس له أدنى مبرر ، ولو ظاهري ، أو أي عذر يمكن تصوّره . فالكويت لا تمثل أي تهديد محتمل لامن العراق ، ولم تكن هناك أية دعوة من عناصر داخل البلد لتقديم العون أو المساعدة ضد غاصب أو ضد حكومة غير شرعية . ان الكويت دولة ذات سيادة وعضو في هذه المنظمة معترف به من جميع الدول الاعضاء الاخرى ، بما فيها العراق . وفي ظل هذه الظروف ، فإن عدم قيام الامم المتحدة باتخاذ اجراء أو رضاهما بأي شيء يقل عن انسحاب قوات الغزو حتى يسمح للشعب الكويتي أن يستمر في تقرير مصيره بنفسه ، يعتبر ادانة للمنظمة وحكماً نهائياً عليها بالعجز والعيب .

ومما لا شك فيه أنه ستجرى محاولة - وقد جرت بالفعل الى حد ما - لتصوير الحالة في منطقة الخليج على أنها مواجهة بين الولايات المتحدة والعراق . ومن المهم أن يفهم الجميع أنه ولئن كان حتماً على الولايات المتحدة أن تتحمل مسؤولية الاضطلاع بدور قيادي ، فإن ما ينطوي عليه الامر في الواقع هو مواجهة بين العراق والامم

المتحدة . وما نحن بمصدده الآن ليس مسألة مهمة لمجرد أن المنطقة هي المنتج الأساسي للنفط ، فالأمر يتعلق بمبدأ له أهمية قصوى لكل بلد ، وبصفة خاصة للبلدان النامية التي ليست لديها القوة العسكرية للدفاع عن نفسها ضد أي عدوان أو اجتياح من جارات أكثر قوة . إن الأمل الوحيد لهذه البلدان في الأمن الدائم يكمن في اقرار المجتمع الدولي على نحو لا لبس لحرمة الحق السيادي لكل أمة في أن تقرر مصيرها بنفسها وفي استعداد الدول التي تتكون منها هذه المنظمة لأن تؤمن انفاذ هذا المبدأ لصالحها . ومن ثم فإن ما يتعرض للخطر هو الأساس الجوهري الذي لا بد أن يقوم عليه أي نظام عالمي سلمي وآمن .

إن بلادي تنضم إلى الأغلبية العظمى من الجنس البشري في تأييدها الذي لا لبس فيه للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن ، والإجراءات التي اتخذت عملاً بهذه القرارات . ونحن نفعل ذلك مدركين تماماً الصعوبات الاقتصادية البالغة الشدة التي تحل بالبلدان النامية غير المنتجة للنفط مثل بلدي ، نتيجة للتصاعد المستمر في أسعار النفط خلال الشهرين الماضيين . لسنا ، بطبيعة الحال ، الوحيدين الذين سنعاني من هذه الظروف ، كما أن محنتنا ليست أخطر المحن ، ولكن المأساة تتعلق بشعب الكويت وبالبلدان المجاورة التي خربت تجارتها وتعرض أمنها للخطر ، وبمئات الآلاف من اللاجئين الذين فقدوا بين عشية وضحاها أسباب عيشهم ، وفي حالات كثيرة ممتلكاتهم الأساسية . ويجب أن نستمر في تعبئة المساعدة العاجلة لهم . ومع ذلك فإن استمرار التضخم العنيف في أسعار النفط مدة أطول من ذلك سيؤثر على اقتصاد العالم كله . وسوف تعاني البلدان الصناعية المتقدمة النمو من النقص في معدلات النمو ، إلا أن هذه البلدان ، كما حدث في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ قادرة على المناورة لاتخاذ إجراءات دفاعية لحماية نفسها من أسوأ الآثار . ولكن هذه الخيارات ، كلها أو معظمها ، غير متاحة للبلدان النامية المستوردة للنفط التي تشغلها الديون بالفعل والتي تخرج الآن بالكاد من عقد من الزمان كان طابعه التكيف المؤلم الناتج إلى حد كبير عن صدمات ارتفاع أسعار النفط في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ . هذه البلدان تتلقى ضربتين في آن واحد ، فالضرر المباشر الأول ينشأ عن ضرورة الحصول على العملات الأجنبية النادرة لمواجهة النفقات المتزايدة

لاستيراد النفط اللازم للبقاء على دوران آلات الانتاج فيها والوفاء باحتياجاتها الاساسية من الكهرباء ووسائل النقل . أما الضرر الثاني فينشأ عن انخفاض التجارة العالمية نتيجة للتدابير الدفاعية التي تتخذها الامم الصناعية المتقدمة النمو لخفض التضخم وللاقتصاد في الاستهلاك والتي يترتب عليها خفض الطلب على صادرات هذه البلدان النامية ، وزيادة هبوط أسعار معظم السلع الاساسية الاخرى التي تتوقف عليها حصيله صادراتها . وبالإضافة الى ذلك يجب أن نلاحظ أن الكسب المادي القصير الاجل الذي تحققه البلدان النامية المنتجة للنفط ، سيكون على الأرجح ، كما أثبتت التجربة ، مجرد شيء خادع وخطير .

فإن ما يصدر عن العملاء الرئيسيين لتلك البلدان من ردود فعل دفاعية تتمثل في تقليص استهلاك الطاقة وادخارها سيؤدي حتما ، إن عاجلا أو آجلا ، الى انخفاض أسعار النفط بنفس الاندفاع الاهوج الذي تسبب في ارتفاعها المفعل . والواقع أن أفضل ما يخدم المصالح الثابتة للبلدان المنتجة للنفط نفسها هو ، وجود سوق يسودها الاستقرار والنظام ، وتتحرك فيها الأسعار على نحو يمكن التكهن به وبما يتمشى ومقتضيات تبادل تجاري عالمي متناسم ومتسع واقتصاد عالمي آمن .

واننا نحث الدول الصناعية والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المنتجة للنفط على أن تقوم دون ابطاء باقرار وتنفيذ برنامج عاجل لمساعدة البلدان النامية غير المنتجة للنفط التي تواجه ، الآن ، وليس العام القادم أو في المدى الطويل ، ضغوطا مروعة . ان التأخر في تقديم المساعدة هو ، بالنسبة لكثير من تلك البلدان ، بمثابة رفض مد يد العون . ونحن نؤيد بقوة الرأي الذي أبداه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي والقائل بأن الأمم المتحدة يجب أن تأخذ زمام المبادرة في تشجيع البرنامج المذكور وتنسيقه ، على أن تفعل ذلك بأقصى استعجال .

ولقد لمسنا بالفعل شواهد طيبة على الاقرار بالحاجة الى العمل وعلى الاستعداد للقيام به . وفي هذا الصدد ، نحبي حكومة المملكة العربية السعودية على قرارها بزيادة انتاجها من النفط ، كما نشني على المكسيك وفنزويلا لمرضهما ادخال تغييرات مؤقتة على اتفاق سان خوسيه ، مما من شأنه أن يسهم في التخفيف نوعا ما عن بلدان امريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي . ونحن نرحب كذلك كل الترحيب بقرار الولايات المتحدة بالافراج عن بعض احتياطاتها الاستراتيجية . وقد أبدى الاتحاد السوفياتي الذي هو أكبر بلد منتج للنفط في العالم ، استعدادا للتعاون في برنامج عمل عالمي في هذا الصدد . كما تم في اجتماع مجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التسليم بضرورة قيام هاتين المؤسستين ، فورا ، بتوفير بعض الفوت المالي ، وبخاصة لأكثر البلدان فقرا واستدانة .

ومن ثم ، يتبدى بوضوح أن الارادة متوفرة . وما يلزم الآن هو اتخاذ اجراءات فعالة ومتسقة . ولنا أمل أن يتحقق ذلك قريبا .

بيد أنه ، يجب علينا ، حتى ونحن نصارع الآثار الاقتصادية المباشرة المترتبة على الأزمة الراهنة ، أن نعكف على القضية الأهم والأبعد مدى والمتعلقة بامتدادات الطاقة العالمية .

وإزاء بنية الاقتصاد العالمي الراهنة وحالة التكنولوجيا الراهنة ، نجد أنه لا مناص من التسليم بأن النفط سلعة أساسية فريدة ، وذلك من حيث أن لتوفرها وتكلفتها دورا حاسما في حسن سير الاقتصاد العالمي وبالتالي في تهيئة الامكانيات لارساء نظام عالمي قوامه السلم والاستقرار والنمو الاقتصادي مما يتسنى معه توفير حياة أفضل للبشرية قاطبة .

وعلى ضوء ما تقدم ، يتعين على المجتمع العالمي أن يسأل نفسه عن مدى جواز استمرار ترك مسألة توفر هذه السلعة الأساسية وتكلفتها نهبا لتقلبات سوق هوجاء ثبت أنه من اليسير للغاية زعزعة استقرارها . وفلا عن ذلك ، لا يسع المرء أن يمنع نفسه من الشك في أنها سوق يسهل التلاعب بها في وقت الأزمات أو في الاوقات التي لا تبدو فيها الأمور مستقرة ، وأقول قولي هذا لأن الارتفاع الحالي في أسعار النفط ليس انعكاسا لنقص في العرض الفعلي أو ازدياد في الطلب مناظرين له أو متناسبين معه . بل هو ارتفاع مفتعل من قبيل المضاربة . وسوف يأتي اليوم الذي تبلغ فيه تكنولوجيا مصادر الطاقة البديلة من التطور حدا تنعدم معه صفة النفط كسلعة أساسية فريدة . ولكن ذلك اليوم لا يزال بعيدا نوعا ما . فهل من المقبول أن يبقى الاقتصاد العالمي ، حتى حلول تلك الساعة ، نهبا لما شهدناه في الماضي القريب من جموح تقلبات أسعار النفط الذي يهددنا مرة أخرى الآن ؟

يقال إن الذين لا يتعطلون من التاريخ تدور عليهم الدوائر . وليس بوسعنا أن نبعد مرة أخرى ، مثلما فعلنا في السبعينات من هذا القرن ، فرمة انشاء آلية تمكّن منتجي النفط ومستهلكيه من التمتع بفوائد سوق مستقرة لتلك السلعة . وأعني بذلك سوقا ينصف فيها المنتجون والمستهلكون ، سوقا يسود معاملاتها النظام ويمكن التكهن باتجاهاتها في مواكبة نمو الاقتصاد والتبادل التجاري العالميين ، سوقا تعزل عن آثار الأحداث السياسية العشوائية وتكون بمنأى عن التلاعب والمضاربة .

وغني عن البيان ان انشاء تلك الآلية يتطلب قدرا كبيرا من الاتفاق والتعاون والتنسيق على الصعيد العالمي . وهو أمر ليس بالهين ولن يتحقق بين عشية وضحاها . بيد اني أرى ان هذه المنظمة بحكم تمثيلها لجميع الأمم والشعوب المعنية يجب ان تدرج هذه المهمة على جدول أعمالها لتتظفر فيها بجدية وعلى وجه الاستعجال . ان الامين العام ومعاونيه يواصلون القيام بعمل رائع لاندين لهم من أجله بميق امتناننا فحسب بل أيضا بمطلق دعمنا وهم يتصدون لجدول الاعمال الزاخر الذي ينتظرهم . ان بلدي يتعهد بتقديم هذا الدعم ويؤكد مجددا التزامه حيال هذه المنظمة العظيمة التي تشكل اليوم ، بأكثر من أي وقت مضى ، المتنفس ، والضمان لآمالنا في اقرار السلم والامن والعدل في العالم أجمع .

السيد وكيل (أفغانستان) (تكلم بالدارية ، الترجمة الشفوية عن النص

الانكليزية المقدم من الوفد) : أود ، سيدي الرئيس ، بادئ ذي بدء أن أهنيكم على انتخابكم بالاجماع لشغل هذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وأتمنى لكم كل النجاح في المهام الجسام المسندة اليكم . واننا لعلى ثقة من أن هذا الجمع الدولي سيحقق بفضل حنكتكم وحكمتكم ومهاراتكم ، نتائج مثمرة في أعماله .

كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفكم السيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا لاسهامه الرائع في أعمال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . وأعتنم ، أيضا ، هذه الفرصة لاتوجه الى وفد لختنشتاين بالتهاني الحارة على انضمامه الى الأمم المتحدة كحدث عضو في المنظمة . وان طلب لختنشتاين بالانضمام الى العضوية وقبوله ليشكلان دليلا آخر على عالمية مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة . في ظل الظروف الدولية الجديدة في نوعيتها ، اتخذت الأمم المتحدة خطوات ضخمة من تحقيق مجموعة كبيرة من الاهداف الدولية . كما أن السيد خافيير بيريز دي كوييار الامين العام . جدير بالثناء والامتنان لما يبذله من جهود شخصية في تعزيز تلك الاهداف . ونحن نرجو زيادة تعزيز دور الأمم المتحدة وأمينها العام في مجال صيانة

تدعيم السلم والامن الدوليين والتفاهم فيما بين الامم وحل الصراعات السياسية
بالوسائل السلمية :

لقد شهدنا في السنوات الاخيرة تغيرات هائلة في العالم ، تتسم بهزوغ مناخ من
التفاهم والتعاون في العلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام ، وفي العلاقات بين
الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بوجه خاص . أما المؤشرات الدالة على
حجم تلك التحولات فتتمثل في التغيرات الديمقراطية في أوروبا الشرقية ، وإعادة
توحيد ألمانيا ، والمكاسب الديمقراطية في نيكاراغوا ، وفي وجود قوة حافزة للجهود
الرامية الى حل الصراعات الاقليمية بالوسائل السلمية . واستمرار هذه العملية في ظل
إعادة بناء العلاقات الدولية يدعو الى الأمل في إقامة مجتمع عالمي يعيش في سلم
ووثام وتعاون .

وترحب جمهورية أفغانستان بالاستمرار في اجتماعات القمة بين قائدي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبما توصل اليه من تفاهم في تلك الاجتماعات ، وتدعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلى هذه العملية .

وتعتقد جمهورية أفغانستان أنه من الضروري تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية . ونحن نعتقد أن وقف التجارب النووية في البحر ، وتحت الأرض وفي الفضاء الخارجي هو خطوة هامة نحو التوصل إلى نزع السلاح العام ، والأمم المتحدة قادرة على النهوض بهذه العملية على نطاق واسع .

ونطالب بالقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم . ولا بد من دفع العمل الذي تقوم به اللجنة المختصة المعنية بالمحيط الهندي إلى الأمام ، وتحويل هذا المحيط إلى منطقة سلم . ونحیی كل تخفيض في الميزانيات العسكرية وبالتالي نقل هذه الأموال الهائلة إلى مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وبينما يتحسن المناخ السياسي الدولي ، فإن النظام الاقتصادي الدولي الراهن لا يفي باحتياجات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً .

إن التدهور المتزايد في معدلات التبادل التجاري ، مما يضر بالبلدان النامية ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والشروط غير المواتية للقروض الأجنبية ، وانخفاض العائد المتحصل من المواد الخام ، وارتفاع أسعار السلع المستوردة وخاصة التكنولوجيا المتقدمة - كلها عوامل عملت على توسيع الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والنامية أكثر فأكثر . إن هذه الحال تقتضي إدخال تغييرات معقولة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

ولأكثر من عقد من الزمان لم تحمل أفغانستان ، وهي بلد عانى من الحرب ، ويندرج في عداد أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية ، على مساعدات وإثمانات من بعض البلدان والمنظمات المالية الدولية . ولهذا فإننا نرحب بنتائج الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة للتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة انعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ومؤتمر الأمم

المتحدة الثاني لاقبل البلدان نمو الذي عقد في باريس في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ونطالب بحل المشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وباعتماد الأمم المتحدة لإجراءات محددة .

وقد تابعت جمهورية أفغانستان بقلق بالغ التطورات التي حدثت مؤخرا في منطقة الخليج . وكبلد مسلم ، نشعر بقلق ازاء الآثار السلبية لهذه التطورات على وحدة العالم العربي . كما أن هذه التطورات أوجبت أسبابا للمواجهة العسكرية في هذه المنطقة الحساسة . وكبلد عانى لسوء الحظ من الحرب على مدى عقد من الزمان ، نعرف المعاناة الانسانية والدمار المادي اللذين يمكن أن يترتبا على الحرب . ولهذا ، فإننا نأمل مخلصين أن يحسم الموقف المتفجر في المنطقة باتباع وسائل سياسية سلمية . ونحث الدول العربية والمجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن للوصول الى حل سلمي . وسيكون هذا الحل لصالح كل الاطراف . فالحرب ينبغي تجنبها بكل الطرق الممكنة .

وفي الشرق الاوسط ، مازال احتلال الاراضي العربية الفلسطينية بما فيها القدس ، ومرتفعات الجولان السورية مستمرا . ونؤيد الانتفاضة الفلسطينية وندين التوطين غير المشروع للاجئين اليهود في الاراضي المحتلة . ونطالب بعقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . ونرحب بالتحسن الاخير في العلاقات بين البلدين الاسلاميين ايران والعراق . وتؤيد جمهورية أفغانستان وحدة لبنان واستقلاله الوطني وسلامة اراضيه ، وتود أن تتاح للشعب اللبناني الفرصة لكي ينهي الحرب الاهلية دون تدخل أجنبي . وترحب جمهورية أفغانستان بالمساعي الحميدة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل تسوية مشكلة قبرص بما يتفق وقرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وترحب جمهورية أفغانستان بالاتفاقات الاخيرة التي تمخضت عنها محادثات جاكارتا بشأن التسوية السلمية للمشكلة الكمبوتشية وتؤيد اشتراك الأمم المتحدة في هذه العملية . ونود ، أن نشهد التوصل الى قرار يعتمد بالاجماع من جانب الجمعية العامة في دورتها الحالية في هذا المدد .

ونرحب بتوحيد اليمن ، ونؤيد إعادة توحيد شبه جزيرة كوريا ، وفقا لرغبة واردة شعبها ودون تدخل من الخارج .

وفي امريكا اللاتينية ، نؤيد استمرار المحادثات الرامية الى التسوية السياسية للموقف في السلفادور .

وبينما نرحب بالافراج عن السيد نيلسون مانديلا وبداية المحادثات بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ، فإننا نلاحظ أن نظام الفصل العنصري البغيض لم يقض عليه بعد . ونعتقد أن المزيد من الحوار من شأنه أن يؤدي الى التسوية السياسية والسلمية للحالة في جنوب افريقيا .

ونؤكد على الحاجة الى مواصلة المحادثات بين جبهة البوليساريو وحكومة المغرب وعلى تعاونهما المشترك مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وبرغم رغباتنا الصادقة وجهودنا العملية المحددة ، وبرغم التحسن الطيب جدا في المناخ العالمي ، مازالت الحالة في منطقتنا بعيدة عما هو مطلوب . بل انها في الواقع قد تدرت أكثر وأكثر . فإن تكثيف التدخل والعدوان ، والتخريب الوقح لاتفاقات جنيف لم يحولا أفغانستان فحسب الى جرح ينزف للأفغان . بل أصبحا يشكلان كذلك تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في منطقتنا . وفي انتهاك صارخ لاتفاقات جنيف ، وفي ازدراء لحسن نوايا جمهورية أفغانستان التي تسعى الى تحقيق واقامة علاقات حسن الجوار على أساس عدم تدخل البلدان في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، تواصل باكستان الابقاء فوق أراضيها على كل سبل ووسائل التدخل والعدوان ضد جمهورية أفغانستان . والواقع ، ان باكستان قد أعطت للحرب بعدا جديدا ونوعية جديدة بنشرها لانواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل مثل الصواريخ العنقودية .

ويواصل المتطرفون المسلحون - الذين دربوا وسلحوا في باكستان - ذبح السكان في المدن في ازدراء تام للمعايير الانسانية والاخلاقية . وفي الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير الى ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ وحدها ، أطلق ٦٦٢ صاروخا على أجزاء مختلفة من مدينة كابل . ونتج عن ذلك مقتل ٧٤ امرأة و ١١٥ طفلا و ٢٢٥ من المسنين و ٢٦ مدرسا وطالبا و ٧٦ من العاملين في الخدمات العامة ، وطبيب ، و ١١٢ من

البائعين الجائلين و ٣٩ من موظفي الحكومة وآخرين غيرهم بحيث بلغ مجموع القتلى ٧٣٨ شخصا وكان من بين الذين جرحوا في تلك الحوادث ٢١ امرأة و ١١٢ طفلا و ٩٠ من المسنين و ١١ طالبا و ٣٦ من العاملين في الخدمات العامة و ٥ أطباء و ٦٤٠ من البائعين الجائلين وآخرون غيرهم بحيث بلغ مجموع المصابين ٩٥٤ شخصا .

ونتح عن اطلاق الصواريخ في نفي الفترة تدمير ١٥٥ مسكنا و ٨ مساجد ومستشفى وكليتين ومدرسة للبنات ، والمرجل البخاري لمجموعة المباني السكنية الثالثة ، ومدرسة ثانوية . والمشروعات الخاصة التي دمرتها الصواريخ هي مصنع للحلوى موجود في المنطقة الصناعية ، حيث قتل ثلاثة من العمال وأصيب ٢٠ آخرون بجروح خطيرة .

كذلك لم تنج سيارات اتوبيس المدينة أيضا من هذه المواريف . ففي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، عندما سقط صاروخ على محطة اتوبيس تيمور شاهي في مدينة كابول قتل ٢٥ من النساء والشباب والأطفال وجرح ٧٨ آخرون . وشمة حادثة مروع آخر تمثل في إطلاق مواريف المعارضة على محطة اتوبيس "خايرخانة" في ديه أفغانان" مما أدى إلى وفاة ٣٠ شخصا وإصابة ٨١ آخرين .

ومن الحوادث العديدة المحزنة والمؤسفة الناجمة عن إطلاق المواريف من جانب المعارضة تدمير المساكن ، الأمر الذي أدى إلى القضاء جزئيا أو كليا على أسر بأكملها . وفي حادثة سقوط صاروخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ في منطقة "ديه بوري" ، وهي الحي الثالث في مدينة كابول دمر بيت مليحة بنت محمد سمعان ، وقتل زوجها شاه والتي وبنتها نادية وكثيرة . بينما أصيب خالد ابنها ونظيرة ابنتها بجراح خطيرة أدت إلى إصابتهما بالعجز . وفي حادثة صاروخ أخرى ، في مسجد الاتفاق بمنطقة شاه شهيد بمدينة كابول قتل بنت محمد ناصر الثالث بيري وفهيمه ونورية وابنه قاوون .

هذا هو المصير المؤلم الذي يواجهه أطفالنا ونساؤنا وشبابنا الذين يحصدتهم الموت كل يوم . لذا ينبغي باسم حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية والعدالة أن نكرس كل جهودنا لوضع حد للمأساة الفظيعة المتمثلة في قيام الأفغان بقتل الأفغان في حرب اتفح عدم جدواها للجميع . إن وقف مأساة أفغانستان والمساعدة في إعادة بناء البلاد لا ينبغي أن يكونا مشروطين بالتطورات في أوروبا الشرقية وأزمة الخليج وإنهاء المصاعب الإقليمية الأخرى ، لأن بلدنا ظل على مر عقد من الزمن مسرحا للمواجهة .

ففي السنوات العشر الماضية أدت الحرب إلى خسائر مادية وإنسانية هائلة في بلدنا . إذ يمل إجمالي الخسائر إلى بلايين الدولارات . كذلك خلفت الحرب وراءها مليوناً من القتلى وأكثر من مليون من الجرحى . إن عددا كبيرا من مواطنينا قد التمس المأوى في أماكن أخرى وذلك نظرا لما سببته الحرب من ألم وبؤس . ولهذا السبب ذاته ضاق شعب أفغانستان درعا بهذه الحرب ، لذا أعلننا سياسة الوفاق الوطني استجابة لحاجة الشعب الأفغاني الماسة إليها .

إننا نعرف من أين تأتي الأسلحة الفتاكة التي يجري تخزينها على أراضي باكستان ، ثم ترسل بعد ذلك إلى جمهورية أفغانستان لتلحق بها الموت والدمار . رغبا عن أن اتفاقات جنيف بمفظة خاصة والقانون الدولي بمفظة عامة يحظران على باكستان أن توفر ملاذا للمعارضين في بلد مجاور ، وأن تمدهم بالعتاد وتبعث بهم إلى البلد المجاور لها ليقتلوا مكانه بوحشية . لقد وقّعنا اتفاقات جنيف لإنهاء مثل هذا التدخل لا من أجل تكشيفه . إن جمهورية أفغانستان قد قامت بإبلاغ مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان بهذه الأعمال العدوانية ، وذلك في ١٥٤٥ مذكورة تضمنت إبلافا عن ٦٥٧ ١١ حالة انتهاك . ونحن لا نعرف كم عدد المذكرات التي يتعين علينا إرسالها أكثر من ذلك لإكمال قائمة الانتهاكات ؟ وكم أفغاني آخر سيقط ضحية لتلك الحرب المفروضة علينا حتى ينتهي تعطش واضعي هذه السياسة القائمة على القوة والضغط العسكري ؟ وفي رأينا أن ولاية مكتب الأمين العام في أفغانستان وباكستان يجب أن تنظم على نحو يمكنه من الاضطلاع بالمهمة التي تتطلبها اتفاقات جنيف .

إن الدوائر العسكرية في باكستان ، التي قامت المرة تلو الأخرى بتقويض الإرادة الديمقراطية لشعب باكستان ، تنتحل لنفسها الحق في التحدث باسم المعارضة الأفغانية التي تسيطر عليها . ومع ذلك فإن الجزم بأن شعب أفغانستان غير مستعد للسلم والوفاق الوطني إنما هو تعبير عن مخططات تلك الدوائر ، لا انتمكاس لإرادة الشعب الأفغاني ، الذي لا يرغب في الواقع بعد عقد من المعاناة التي جلبتها الحرب والدمار إلا في السلم . إذ والصحيح أن الاتصالات التي جرت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بين الحكومة وقادة مجموعات مختلفة من المعارضة المسلحة في داخل البلاد ، قد أدت إلى قيام مجموعات تربو على ٩٢٢ من المجموعات المسلحة وغير المسلحة وتضم ٨٨ ٣٦٩ من الرجال المسلحين ، بنفض أيديها من الحرب . وتم توقيع بروتوكولات مع ٦٠٤ من المجموعات المسلحة وغير المسلحة تضم ١١٤ ٣٣٢ رجلا حول وقف الأنشطة القتالية . وتجري الآن محادثات مع ١٠٩ مجموعة مكونة من ١٧ ٤١١ من الرجال المسلحين و ٢٥ ٣٨١ من غير المسلحين . والواقع ، أنه تجري في الخفاء منذ فترة من الوقت محادثات بشأن الوفاق

الوطني بين الدولة وقيادات كل مجموعات المعارضة تقريبا . ويحدونا الامل في أن تعلن هذه المحادثات على الملا عاجلا لا آجلا ، وأن تتوج بتفاهم كامل بين كل الافغان . كذلك يحدونا الامل أيضا في أن يمد لنا جيراننا يد المساعدة في تسهيل هذه المحادثات ، بدلا من أن يقفوا في طريقها . لكن للأسف ، ما زال موقف الدوائر العسكرية الباكستانية الذي يشكل عاملا من عوامل انعدام الاستقرار في منطقتنا ، على ما هو عليه دون تغيير . فهذه الدوائر تواصل تدخلها في الشؤون الداخلية لجيرانها لا في أفغانستان وحدها لكن أيضا في كشمير والبنجاب في الهند .

وبينما تتجه الجهود الدولية إلى حسم المراعات الاقليمية بما في ذلك الحالة في أفغانستان ، يؤمننا حقا بقاء موقف المملكة العربية السعودية - ذلك الموقف الذي يعقد الحالة في بلدنا - على ما هو عليه دون تغيير . فقد شهدنا مؤخرا حتى في ظل الازمة السائدة في الخليج ، التي تؤثر أيضا على ذلك البلد ، اتخاذ خطوات جديدة من جانبه صوب تشجيع التوتر في بلدنا . ونحن نعتقد أن المملكة العربية السعودية يمكنها ، بل يطمح عليها ، أن تركز جهودها على حسم الخلافات الموجودة - للأسف - بين البلدان الإسلامية والعربية وعلى وضع حد لحرب الاثقاء في أفغانستان .

إن جمهورية أفغانستان قد اقترحت مؤخرا آلية جديدة للسلم تتمثل نقاطها الرئيسية فيما يلي : في المرحلة الاولى فترة لتهدئة الموقف من أجل توفير الشروط المسبقة للمحادثات عن موضوعات منها الاستفتاء الشعبي ، ووقف إطلاق النار العام أو الجزئي ، وعودة اللاجئين . ومع بداية المفاوضات بين الاطراف المتصالحة يمكن أن تبدأ فترة انتقالية تستمر حتى تشكيل حكومة جديدة منتخبة . وخلال هذه الفترة يمكن الدعوة إلى عقد مؤتمر سلام وطني ويمكن تشكيل لجنة تنسيق للانتخابات ولجنتين لوضع الدستور والقانون الخاص بالانتخابات . وتقوم الجمعية الكبرى أو "اللوياجيرغاه" بإقرار الدستور الجديد وانتخاب رئيس الجمهورية . ويجب أن تجرى الانتخابات البرلمانية على أساس الاقتراع العام الحر المنصف السري المباشر ، وبعد ذلك يجري تشكيل حكومة منتخبة . وجمهورية أفغانستان على أتم استعداد لقبول انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة .

ومن أجل حل الجانب الخارجي للحالة المتعلقة بأفغانستان ، يمكن عقد مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق لوقف مد الجوانب المتحاربة بالأسلحة ، ولتقرير وضع أفغانستان المحايد منزوع السلاح دوماً ، ولتقديم المساعدة الدولية لإعادة بناء وتعمير أفغانستان . وفي رأي جمهورية أفغانستان أن المقترحات التي تقدم لإيجاد حل سلمي وسياسي لقضية أفغانستان يمكن أن تتباين ، لكن أهم عناصرها ينبغي أن تتمثل في وقف إطلاق النار ، وإجراء الحوار بين الأفغان ، والانتخابات الحرة والديمقراطية . كما ينبغي أن تكون التسوية السياسية ذات خصائص عادلة وشاملة ومستمرة ، وينبغي تنظيمها على أساس الحقائق الواقعة الموجودة في المجتمع الأفغاني .

من غير الواقعي أن يكون الوضع القانوني لجمهورية أفغانستان مماثلاً أو موازياً لذلك الخاص بالمعارضة فحكومة جمهورية أفغانستان ، على النقيض تماماً من موقف المعارضة ، قد استبعدت الحل العسكري وأعلنت سيادة الوفاق الوطني وهي تنفذها على نحو مستمر . وقد تقدمت حكومة جمهورية أفغانستان في عدة مناسبات بمقترحات محددة لبناء في هذا المدد .

وأعلنت عدة مرات وقف إطلاق النار من جانب واحد ، ودعت الجانب الآخر لأن يتخذ نهجا مماثلا . ولكن المعارضة رفضت هذه المقترحات ، وأصدرت انذارات نهائية ، وطالبت بنقل السلطة السياسية اليها ، متجاهلة تماما حزب الوطن . هذا الموقف غير العقلاني من جانب المعارضة لم يترك أمام حكومة جمهورية أفغانستان من خيار غير الدفاع عن نفسها . وعلى ذلك ، فإن مسؤولية استمرار حرب الاثقاء تقع على عاتق قادة المعارضة ومؤيديهم والمتبنين لهم .

وبالنسبة لدولة جمهورية أفغانستان وقادتها وحزب الوطن ، ليس هناك أية مصالح أو مزايا لها أولوية تعلو على المصالح الوطنية العليا لشعب أفغانستان ، وضمان السلم وإعادة تعمير البلاد . وتتقضي عملية إعادة تعمير بلدنا الذي دمره الحرب بذل جهود وطنية كبيرة ، والحصول على مساعدات دولية ضخمة . وذلك التزام انساني عميق بالتعاون مع بلد عانى الكثير من أحوال الحرب .

وفي ظل الظروف الصعبة لاستمرار الحرب وتكثيفها ، تفضلع حكومة جمهورية أفغانستان بمهام كبيرة وبناءة . وهي اذ تبتعد تماما عن الخط غير السليم الذي كانت القيادات السابقة تتبعه ، فانها تنتهج سياسة تتفق مع واقع المجتمع الافغاني . وهي تؤمن إيمانا عميقا بهدين الاسلام الحنيف . وأصبح الاقتصاد السوق الحر سائدا حاليا في بلدنا . ويجري اتخاذ تدابير أساسية لاضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية واحترام مبادئ ومعايير حقوق الانسان . وتجد جهودنا ومنجزاتنا في هذا الصدد تعبيراً لها في تقارير المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان الاستاذ فيليكس ارماكودا التي قدمت الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين والى لجنة حقوق الانسان في دورتها السادسة والاربعين . وفيما يتعلق بقضية حقوق الانسان فان أبواب بلدنا مفتوحة لا للمقرر الخاص فحسب ، بل أيضا للمنظمات غير الحكومية مثل هيئة المراقبة المعنية بآسيا ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر التي تحظى أيضا بتعاوننا الكامل . ونتيجة لهذه التدابير زاد تعزيز سلطة الدولة ونفوذها ، كما أثبتت الدولة قدرتها على البقاء .

وبينما نرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والبلدان المعنية وبالمحادثات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما ضامنين لاتفاقات جنيف من أجل حسم هذه المسألة بالوسائل السياسية ، فإننا نكرر تأكيدنا بأن مفتاح إعادة السلم هو في أيدي الأفغان أنفسهم الذين يمكنهم أن يحققوا ذلك من خلال المحادثات والحوار .

وإذا كان من الممكن ومن المحتمل حدوث تحسن في موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحل السياسي للقضية الأفغانية ، فإننا نأمل أن تتضح المظاهر العملية لذلك التحسن سريعا ، وأن تظطلع الولايات المتحدة بدور يسهم مساهمة فعالة في ضمان السلم في منطقتنا . وفي الوقت نفسه ، لا ينبغي أن يكون موقف باكستان إزاء الحالة في أفغانستان عقبة أمام سياسة الولايات المتحدة ومن ثم يؤجل التوصل إلى حل لهذه الحالة بسبب مخططاتها السياسية .

إن جمهورية أفغانستان ، بوصفها بلدا إسلاميا غير منحاز ، ونتيجة لموقعها الاستراتيجي الحساس في قلب آسيا ، تدعو إلى توسيع نطاق علاقاتها مع كل بلدان العالم ، وخصوصا البلدان الإسلامية والبلدان المجاورة لها . وينبغي أن تستند هذه العلاقات إلى مبادئ حسن الجوار ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل بلد آخر ، والتعاون المفيد لكل الأطراف في مختلف مجالات التعايش ، والسلم ، ونزع السلاح ، والتنمية ، وتخفيف حدة التوتر الدولي .

ونحن نعتقد أن توسيع نطاق العلاقات وتعزيزها مع جمهورية إيران الإسلامية - وهي بلد شقيق مجاور تربطنا به علاقات دينية وتاريخية وثقافية عميقة - أمر يتماشى مع مصلحة شعبينا والشعوب الأخرى في المنطقة . وفي حين أننا نؤيد وجود علاقات صداقة مع جارتنا الكبيرة الصين ، فإننا نتوقع منها أن تسهم أكثر في ضمان السلم في بلدنا . إن جمهورية أفغانستان ترغب في تحسن علاقاتنا مع جارتنا باكستان ، ونعتقد أن مثل هذا التحسن هو لمصالح شعبينا ولمصالح السلم والأمن في منطقتنا .

وتتطور علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي التقليدية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي والهند ، ويتسع نطاقها على نحو يبعث على الارتياح في نفوسنا . وتتلقي جمهورية أفغانستان مساعدات اقتصادية كافية من الاتحاد السوفياتي على أساس الاتفاقات الثنائية والمعايير الدولية ، وهي تلعب دورا هاما في تحسين الاحوال الاقتصادية في بلدنا وفي استقرار الحالة في منطقتنا .

وأود مرة أخرى أن أسترعي انتباه الرأي العام العالمي الى حقيقة أنه فيما يتعلق الامر بأفغانستان ، فإنه ليست هناك أية عقبات تحول دون العودة الطوعية للاجئين الأفغان الى بلد أسلافهم . وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن شكري للسيد صدر الدين اغاخان ، منسق الأمم المتحدة للمساعدات الانسانية والاقتصادية لشعب أفغانستان ، وللسيد سورفالد ستولتنبرغ ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، على جهودهما لمساعدة العائدين الأفغان . وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن شكري لرؤساء منظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الغذاء العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على مساعداتهم .

وخلال تنفيذ الخطة التي وضعها المفوض السامي لشؤون اللاجئين والمنسق لإعادة ٤٠ ٠٠٠ أسرة من اللاجئين الأفغان تضم ٢٥٠ ٠٠٠ شخص خلال فترة ثلاثة أشهر ، أصبح من الواضح أن الجماعات المسلحة المتطرفة والمعارضة لاية مصالح ، ودوائر المخابرات العسكرية في باكستان ، خصوصا بعد إسقاط حكومة بنغازير بوتو ، تضع عقبات خطيرة أمام تنفيذ هذا البرنامج . إن انشاء مركز جام التابع لمجموعة خاليس والواقع على طريق طورخان - بيشاور الرئيسي ، ومركز شاه غاي في مسجد علي ، ووكالة خيبر التابعة لمجموعة غلب الدين ، ومركز ميتشي في لوار غاي ، ووكالة خيبر التابعة لوهابي سياف ، بالإضافة الى انشاء مركز متنقل يضم ٣٠ عضوا يتبع مجموعة غلب الدين المتطرفة . كل هذه المراكز لم تعطل عودة اللاجئين فحسب ، بل أنها أدت أيضا الى اعتقالهم واستجوابهم ونهب ممتلكات اللاجئين الذين سجلوا أسماءهم للعودة الى الوطن ، كما أن قيام المعارضة بزرع الألغام في الطرق يشكل عقبة خطيرة أخرى في وجه العودة الى الوطن . وعلى سبيل المثال ، توقفت عودة اللاجئين نتيجة لزرع الألغام في الطرق الواقعة في مقاطعة كندهاد .

إن معارضينا لا يرحمون حتى العاملين في وكالات الفوك والمنظمات الدولية التي هرعت لمساعدة اللاجئين الأفغان في باكستان وأفغانستان . إنهم يهددونهم ويسلبون أموالهم بل ويقتلونهم . لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على باكستان حتى لا تعوق تنفيذ برنامج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

إن جمهورية أفغانستان تقع في منطقة تحولت الى مركز من أخطر المراكز التي تقوم به زراعة وانتاج وتجهيز المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع . وأدى استمرار الحرب ضد جمهورية أفغانستان والمشاركة الواسعة النطاق من جانب قيادة المعارضة الأفغانية الموجودين في باكستان وبعض الدوائر الباكستانية الى إعطاء بعد واسع النطاق لهذه الحالة الخطيرة . وقادة جماعات المعارضة الأفغانية لا يمتنعون عن إنكار مساهمتهم في تهريب المخدرات فحسب ، بل إنهم يعتبرونها مصدر التمويل ما يسمونه بالجهاد - الحرب المقدمة - ضد شعب أفغانستان المسلم .

إن زراعة وانتاج وتهريب المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع ، أمر يرتبط أيضا بتهريب الأسلحة والارهاب ، وهو لا يمثل تهديدا خطيرا لبلدنا ومنطقتنا فحسب ، بل إنه يمثل أيضا تهديدا خطيرا للأجيال الحالية والمقبلة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وتقتضي مكافحة هذا التهديد بذل جهود مشتركة من كل البلدان ومن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ولئن كانت جمهورية أفغانستان تواجه ظروفًا اقتصادية صعبة ووضعًا عسكريًا معقدًا نتيجة لتدخل باكستان وعدوانها ، فإنها اتخذت خطوات محددة للتمضي لهذه المشكلة . فقد شكلنا لجنة رفيعة المستوى لمكافحة انتاج وتهريب واستعمال المخدرات ، واعتمدنا برنامجًا وطنيًا لهذا الغرض .

وخلال السنوات الأربع الماضية ، قامت أجهزة مكافحة المخدرات بمصادرة وإعدام ٩ ٤٣٢,١ كيلوغرام من الأفيون ، و ١٠ ٢٣١,٧ كيلو غرام من الحشيش ، و ١٣ ٣١٦ كيلو غرام من الهيرويين . وبالمثل تم القبض على ١٣٤ شخصًا وتم القضاء على محاصيل المخدرات التي زرعت في مئات الهكتارات من الأراضي خلال الخمسة أشهر الماضية .

ولقد قدمت جمهورية أفغانستان بالفعل اقتراحات للانضمام الى جهود مختلف البلدان والامم المتحدة في مكافحة العقاقير المخدرة . وأود أن استرعي انتباه المجتمع الدولي الى ذلك .

ونحن نقترح انشاء لجنة خاصة لوضع خطة عمل شاملة للقضاء على الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة ومنعه في مناطق حدود أفغانستان وباكستان المعروفة بالهلاك الذهبي ، حيث ينتج ٨٠ في المائة من الافيون في العالم . ومثل هذه اللجنة يمكن تشكيلها بمشاركة جمهورية أفغانستان والبلدان المجاورة أيضا ، الى جانب ممثلين لبلدان اوروبا الغربية والولايات المتحدة .

وأود أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات لاسترعاء نظر البلدان الأخرى الى انشاء هذه اللجنة . ونتوقع أن تتخذ الأمم المتحدة خطوات عملية في هذا الاتجاه .

وأود أن أكرر اقتراح جمهورية أفغانستان بمقد مؤتمر اقليمي وبالتوصل الى اتفاقات اقليمية مقبولة من كل الاطراف بغية تكثيف الحملة المعارضة للعقاقير المخدرة ، باشتراك خبراء من البلدان المعنية في المنطقة ، والبلدان الأوروبية الغربية والولايات المتحدة الأمريكية والوكالات المتخصصة ذات الصلة بالأمم المتحدة ، تحت اشراف الأمم المتحدة وبالتعاون معها . إضافة الى ذلك ، اقترح إنشاء مكتب في أفغانستان تابع لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات لكي يتعاون عن قرب مع حكومة أفغانستان ومساعدتها في محاربة العقاقير المخدرة .

وختاماً ، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن ولاء جمهورية أفغانستان لمبادئ وأهداف الميثاق والتزامها بها .

إنني على ثقة ، سيدي الرئيس ، بأن المناقشات التي تدور في الجلسات الحالية تحت قيادتكم ، والتي تخلص من التأثيرات الايديولوجية ، وأن المقررات والقرارات التي ستصدر عن هذه الدورة ، وآمل أن تتخذ بدعم كامل ، سيكون لها دور بارز في ظهور تفاهم وتعاون أكبر بين أمم العالم بغية إيجاد حلول للمشاكل التي تواجه المجتمع

العالمي ، وإيجاد عالم أكثر أمنا نعيش فيه جميعا . إن وفد أفغانستان على استعداد للتعاون الكامل معكم من أجل تحقيق هذه الاهداف .

السيد الدالي (اليمن) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أتقدم اليكم بأحر التهاني لانتخابكم رئيسا لهذه الدورة ، وإنني على يقين من أنكم بحكمكم ومقدرتكم ستقودون أعمال الدورة الى النجاح بما يؤكد أهليتكم لهذه الثقة ، والمكانة المرموقة التي يتمتع بها بلدكم المديق مالطة في المجتمع الدولي . وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها ملفكم السيد يوسف غاربا في إدارته الحكيمة للدورة السابقة . كما نجدد دعمنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، في جهوده المتواصلة الهادفة الى ترجمة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونجدها مناسبة أيضا أن نعبر عن سعادتنا بأن نرى بيننا دولة ناميبيا المستقلة بعد نضال طويل خاضه شعبها المكافح ، ونرحب بإمارة لختنشتاين في عضوية الأمم المتحدة . كما نهنئ شعب ألمانيا بالانجاز العظيم الذي تحقق بوحدته . ونعبر عن سعادتنا البالغة بأن نرى الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا حرا طليقا يناضل جنبنا الى جنب مع بقية أبناء شعبه في سبيل القضاء التام على النظام العنصري في جنوب افريقيا .

إن ما يميز هذه الدورة هو أنها تمثل ولادة جديدة للأمم المتحدة وتدشن مرحلة مختلفة في حياة وتاريخ هذه المنظمة الدولية في عيدها الخامس والاربعين بعد انتهاء الحرب الباردة والحرب الايديولوجية بين المعسكرين الرئيسيين في العالم ، بل وبداية الانتهاء من الاحلاف العسكرية في الشرق والغرب .

ولقد اتسم هذا التطور التاريخي الهام باستبدال المواجهة بالتعاون وبـعرون ملامح المرحلة الجديدة في العلاقات الدولية ومعالم النظام العالمي الجديد من خلال جملة من القوانين والاطر تهدف الى ترسيخ التعاون بين الدول في ظل ميثاق الامم المتحدة واحترام القوانين والمبادئ ، ويأتي في مقدمتها تسوية المنازعات بين الدول

بالطرق السلمية ، واحترام القانون الدولي كأساس تقوم عليه العلاقات بين الدول ، والعمل من أجل توسيع التعاون فيما بينها انطلاقاً من المبادئ الأساسية في احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم السماح باستخدام القوة لحل المنازعات .

ومن الطبيعي أن هذه السمة الإيجابية الرئيسية تبشر بالخير والسلام* . وبالإمـس كان مجلس الأمن مجرد جهاز مشلول أعيق عن تأدية مسؤوليته الرئيسية وفقاً للميثاق في صيانة السلم والأمن الدوليين ، واقتصرت نشاطاته على التخفيف من مترتبات النزاعات المسلحة من خلال قوات حفظ السلام التي أصبحت تمثل أبرز اهتماماته .

وبالإمـس كان مجلس الأمن مجرد جهاز ، ليس لحل النزاعات والصراعات العسكرية والسياسية ، وإنما لخوض وتعميق الصراع السياسي بين المعسكرين الرئيسيين حتى تحول إلى محفل لتسجيل الأرقام القياسية في اللجوء إلى استخدام الفيتو ، بل وإساءة استخدامه أحياناً .

وبالإمـس أيضاً لم يتوفق مجلس الأمن إلا في وضع إطار لحل المنازعات ، دون القدرة على إنهاؤها ، حتى تحولت قرارات المجلس إلى صيغ نظرية غير قابلة للتطبيق ، بل وأدت إلى عدم اهتمام العالم بقرارات المجلس حتى ساد الشعور بأن المجلس لا يتمتع بقيم أدبية أو سلطات سياسية حقيقية نتيجة للشلل الذي أصاب آلية اتخاذ القرار وفرض الالتزام به وفقاً للميثاق .

ولقد اختلف الحال أيضاً في الجمعية العامة ، فقد انتقلت من كونها ميداناً للصراع الأيديولوجي وللأغراض الدعائية ، وأصبحت اليوم محفلاً دولياً هاماً لمناقشة القضايا المستعمية التي تهم البشرية بروح التعاون وبقصد البحث عن حلول عملية لقضايا نزع السلاح والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالبيئة وصيانتها والقضاء على المخدرات ومحاربة الإرهاب ، وإشاعة الديمقراطية وتكريس حقوق الإنسان دون تمييز أو تفسير ضيق .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لونكار ، يوغوسلافيا .

ومع ذلك ، وبرغم المتغيرات الدولية ، فإن أهم القضايا الانسانية واكثرها تعقيدا ، وهي المشاكل الاقتصادية ، وبالذات تلك المشاكل التي تعاني منها الدول النامية ، وبخاصة الدول الاقل نموا منها ، لا تزال تتعمق كل يوم . فالهوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة من ناحية ، والدول الصناعية والدول النامية من ناحية أخرى ، أخذت تتسع بشكل مذهل يهدد حياة الملايين من البشر بالفقر والمجاعة والحرمان من الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للحياة ، بل وامتدت لتهدد الاستقرار السياسي للعديد من الدول حتى أصبحت تهدد بعواقب وخيمة ربما تجر عالمنا الى كارثة لا يمكن لاحد أن يتصور أبعادها ومترتباتها على السلم والامن الدوليين .

والصورة بالنسبة لمجلس الامن هي الاخرى تغيرت . ويحق لنا اليوم أن نستبشر خيرا ونحن نرى بعض تلك القرارات التي اتخذها مجلس الامن تأخذ طريقها الى التنفيذ في ناميبيا وأمريكا الوسطى ، وفيما يتعلق بالنزاع بين العراق وايران ، وفي كمبوديا وأفغانستان أيضا .

وتظل هذه الصورة الايجابية غير مكتملة ، ما دام النزاع العربي الاسرائيلي هو الاستثناء الوحيد للقاعدة التي يسير عليها مجلس الامن ، فالقراران ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذان يشكلان إطار التسوية السياسية في منطقة الشرق الاوسط لم تؤثر عليهما المتغيرات الدولية حتى هذه اللحظة ، خاصة وقد اكتشف العالم مكانة مجلس الامن وقدراته على معالجة المسائل التي تمس السلم والامن الدوليين ، وفرض الالتزام العالمي بقراراته .

وفي هذا الصدد ، تطالب الجمهورية اليمنية بضرورة حل القضايا المعقدة والمزمنة التي تهم المنطقة العربية وفي مقدمتها قضية الشعب العربي الفلسطيني ، بمنظار متساو ، بل ومن خلال نفس المعايير والمقاييس التي تؤكد على مبادئ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة ، وانسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها مدينة القدس والجولان السورية وجنوب لبنان ، وضمان الاستقلال والسيادة للبنان ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، واتخاذ الخطوات الفورية لوقف الهجرة اليهودية الى الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

بينما كان الفصل السابع من الميثاق أشبه بالسلاح التالف ، اكتشف العالم ناجة موقع مجلس الأمن كسلطة عالمية تستطيع فرض قراراتها بوسائل متعددة وفعالة .
ففي أقل من شهرين اتخذ المجلس ٩ قرارات حازمة لمواجهة أهم أزمة نشأت خلال هذا العام في منطقة الخليج .

وإذا كانت الأمم المتحدة مرآة للعالم ، فإن الذي نراه في الأمم المتحدة ، سواء في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة يعكس بدقة تلك التطورات الهائلة التي أدت إلى انتقال العالم من المواجهة إلى التعاون ، فسقطت بذلك الجدران الفعلية مثل جدار برلين ، بل وسقطت الحواجز النظرية والنفسية التي كانت تقسم العالم ، وأصبحت مفاهيم وقواعد ميثاق الأمم المتحدة هي السائدة وطفئت على غيرها من المفاهيم والمقاييس .

إذا كان يحق لهذا الجيل من أبناء البشرية الاحتفاء بالانتقال من عهد إلى آخر في العلاقات الدولية ، وإذا كان البعض قد شارك في مسيرة التغيير بهذا القدر أو ذاك ، فإن شعبنا اليمني قد ساهم في تلك المتغيرات على النطاق الوطني اليمني ، فلقد انهار الجدار الذي كان يفصل بين شطري الوطن اليمني قبل أن ينهار جدار برلين . ولقد ترجم شعبنا روح العصر بصورة رائعة ومضيئة ، ليس فقط بتهديم الحواجز السياسية والنفسية بين أبناء الوطن الواحد ، وإنما بتحقيق أغلى آماني شعبنا اليمني وأعظم منجزاته - وحدة الوطن اليمني وولادة الجمهورية اليمنية يوم الثاني والعشرين من أيار/مايو من هذا العام .

وإذا كان تحقيق الوحدة اليمنية في حد ذاته قد سجل معلما هاما في تاريخنا المعاصر ، فإن قيمة ذلك الانجاز التاريخي تتضاعف وتكبر للكيفية التي تحققت بها الوحدة اليمنية بالطرق السلمية وعلى قاعدة ديمقراطية ملبة ، عمادها دستور دولة الوحدة الذي جاء كثمرة لعشرين سنة من الحوار البناء بين خيرة رجال العلم والقانون والدين وبقية فئات المجتمع من أبناء اليمن ، فجاء دستور دولة الوحدة ليجمع بين عمارة التراث الشوري في التاريخ اليمني وحصيلة التجربة البشرية في الحكم الديمقراطي .

وهكذا ، بقيام دولة الوحدة ، يكون شعبنا قد احتفل احتفالين - أحدهما باستعادة وحدة الوطن وبناء دولة الوحدة ، والثاني بتدشين مرحلة جديدة من الشورى والممارسة الديمقراطية ، وهذا ما كفله الدستور القائم على سلطة الشعب واحترام كرامة الانسان وحماية الحقوق السياسية المتساوية لجميع المواطنين اليمنيين - رجالا ونساء ، شيوخا وشبابا - ودون أي تمييز ، وتأمين تمتع جميع المواطنين اليمنيين بالحريات الاساسية بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي بجميع الوسائل ، بما في ذلك حرية الصحافة وحرية تشكيل الاحزاب السياسية وحرية المعارضة السياسية ، ذلك فضلا عن فصل السلطات واستقلال القضاء وتداول الحكم عن طريق الانتخابات واطلاق العنان للتعدد السياسي والاقتصادي في جو من الانفراج وسيادة القانون .

وأجدها مناسبة أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لرؤساء الوفود كافة الذين عبروا عن تهنئتهم بتحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية .

وبينما كان العالم يسير نحو صياغة ملامح النظام الدولي الجديد ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر من موعد قيام دولة اليمن الموحد ، انفجرت الازمة في الخليج ، فوضعت الجمهورية اليمنية ، وكذا النظام الدولي الناشئ أمام امتحان دقيق يحدد معه طبيعة وتطور اتجاه النظام العالمي الجديد في العلاقات الدولية ، فاجتياح القوات العراقية لدولة الكويت في الثاني من آب/اغسطس من عام ١٩٩٠ كان بمثابة تعارض مباشر مع المبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول والتي تحتكم اليها ، بدءا بعدم استخدام القوة في حل المنازعات ، ومرورا بعدم جواز انتهاك سيادة دولة مستقلة ، وانتهاء بعدم شرعية ضم أراضي الغير بالقوة .

ومنذ اللحظة الاولى للآزمة ، فإن الجمهورية اليمنية ، استشعرا منها بخطورة ما تمثله هذه الآزمة ، وبحكم انتمائها القومي العربي ، وموقعها الجغرافي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من الجزيرة العربية والخليج والبحر الأحمر ، بدأت جهودها من أجل تطوير واحتواء الآزمة بين البلدين الشقيقين في الإطار العربي والبحث عن حل بالطرق السلمية والأخوية . وكان أملنا أن تثمر تلك الجهود العربية عن حل سريع للآزمة . ولكن للأسف الشديد ، فقد تحركت قوى أخرى لإفشال أي جهد عربي لحل الآزمة واحتوائها في المهد ، فاتجهت القوات العسكرية الأجنبية إلى المنطقة بصورة مكثفة مما أدى إلى تعقيد الآزمة وتطورها وتصعيدها حتى أخذت أبعادا أخرى ووصلت إلى ما هي عليه من خطورة عالية ، أصبحت تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة ، بل وتهدد أيضا السلم والأمن الدوليين بالخطر .

ولقد أكد الأخ الفريق على عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة ، في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الثامن والعشرين لثورة السادس والعشرين من أيلول/سبتمبر موقف بلادنا من الآزمة ، حيث قال :

"كان موقف بلادنا - ولا يزال - من الآزمة التي نشأت في الخليج منذ اندلاعها ، يقوم على ضرورة احترام حق السيادة والاستقلال لكل قطر عربي ، وعدم جواز احتلال أراضي الغير أو اللجوء إلى القوة والمواجهة العسكرية في حل المشاكل ، منطلقين من مبدأ أن هذه الأسس التي تحكم العلاقات بين دول العالم قاطبة هي أجدر أن تحترم وتমান بين أقطار الأمة العربية ، وأن ذلك يوجب على الجميع التمسك دائما بحل الآزمات وفض المنازعات بين الأقطار العربية ضمن الأسرة العربية الواحدة . لذلك كله فقد أمرينا - ومازلنا - على أن الحل السلمي الذي يرضيه الطرفان لابد أن يكون عربيا بعيدا عن التدخل الأجنبي" .

ولعلها مناسبة ، يا سيادة الرئيس ، أن نلخص رؤيتنا لتسوية الآزمة القائمة في منطقة الخليج وضمان عودة الأمن والاستقرار إليها ، في النقاط التالية : أولا ، لم تقر اليمن ولن تقر مبدأ احتلال أراضي الغير بالقوة ولم تؤيد اجتياح العراق للكويت . ثانيا ، ستواصل الجمهورية اليمنية سعيها للبحث عن حل عربي للآزمة يأخذ

بعين الاعتبار الاسباب التي أدت إليها ويؤدي إلى انسحاب القوات العراقية من الكويت وضمان استقلال وسيادة الكويت . ثالثاً ، تدعو الجمهورية اليمنية إلى السماح بمفادرة المدنيين الأجانب كافة المتواجدين في العراق والكويت . رابعاً ، لا تقرر بلادنا قدوم القوات الأجنبية إلى المنطقة . وتطالب بانسحاب هذه القوات من المنطقة . خامساً ، تؤكد الجمهورية اليمنية التزامها بقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (١٩٩٠) ، ولقد أيسست القرار ٦٧٠ (١٩٩٠) دعماً منها للخيار السلمي لحل الأزمة بين العراق والكويت ، ومنعاً للخيار البديل وهو خيار الحرب الذي تدفع به بعض القوى ، لأنه خيار طريقه مخوف بالمخاطر والدمار وسيؤدي حتماً إلى كارثة محققة تلحق أضراراً بالغة بالمنطقة ، دولا وشعباً ، بل وتمتد إلى أبعد من ذلك لتتسع رقعتها في العالم .

وإن تؤكد الجمهورية اليمنية من جانبها هذا الالتزام بالحظر المفروض على العراق والكويت ، فإنها تطالب المجتمع الدولي بتقديم التعويضات الغورية لها للتغلب على الآثار المباشرة المترتبة على هذا الالتزام بتنفيذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ، التي لا تقل عن ٣٨٤ مليون دولار من تحويلات المغتربين اليمنيين ، ناهيك عن فقداننا ٣,٥ مليون طن من النفط الخام ، إضافة إلى الآثار غير المباشرة التي تنعكس على أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام والصعوبات الجمة التي سوف يواجهها ميزان المدفوعات اليمني في هذه المرحلة الحساسة من تاريخنا .

في الختام لابد من الإقرار بأن مستقبل النظام العالمي الجديد ، الذي يمثل أمل المستقبل ، مرهون بالخيار ما بين الحرب أو السلام في منطقتنا وفي العالم أجمع . وإذا كان المتحدثون تبعاً قد أكدوا على ضرورة التمسك بخيار السلام ، فإن مهمتنا جميعاً أن نعمل من أجل تشييت وإشاعة العمل السلمي وتحقيق النتائج المرجوة من ورائه بما يعيد الأحوال إلى طبيعتها ويؤدي إلى استتباب الأمن والاستقرار في منطقتنا . وفي هذا الاتجاه علينا أن نلتقط ونطور المبادرات الإيجابية المعروضة كافة ، ومن بينها مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران .

وإذا كانت الصدف قد شاءت أن يشارك اليمن في مسيرة الانتقال نحو نظام عالمي جديد في لحظة تاريخية هامة من حياته توجت بتحقيق الوحدة اليمنية بالطرق السلمية

والديمقراطية ، فإن اليمن أيضا يؤكد للمجتمع الدولي أنه ، من خلال عضويته في مجلس الأمن ، سيعمل مع بقية أعضاء المجلس من أجل صيانة السلم والأمن الدوليين . وعلى ذلك الطريق ، فإن اليمن لن يدخر جهدا في أن يكون مرآة للقضايا كافة التي تهم الدول والشعوب العربية .

السيد غمبوسورين (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : باسم وفد

منغوليا ، أود أن أتقدم إلى السيد دي ماركو بأخلص التهاني على انتخابه بالإجماع للمنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين وأن أتمنى له كل نجاح في أداء واجباته الهامة . وانتخابه تقدير لخصائصه الشخصية بوصفه رجلا دولة مالطيا فذا ، وتقدير أيضا لإسهام بلده النشط والمعترف به على نطاق واسع في أعمال الأمم المتحدة .

يشيد وفد منغوليا أيضا بسلفه السيد غاربا ، ممثل نيجيريا ، على اللباقة التي وجه بها أعمال دورة الجمعية العادية الرابعة والأربعين ، ودوراتها الاستثنائية الثلاث ، التي تناولت مسائل هامة من مسائل عصرنا .

نتقدم بالتهنئة الحارة إلى وفد لختنشتاين على قبول عضوية إمارة لختنشتاين في الأمم المتحدة ، ونتمنى له كل نجاح في عمله النبيل .

أبتدأت أعمال دورة الجمعية العامة الخامسة والأربعين في أهم فترة من التاريخ . والعام الذي يوشك على الانتهاء غني في مجمله الاتجاهات الإيجابية التي برزت مؤخرا . والأحداث التاريخية التي دارت هذا العام جعلته عاما فاصلا . فقد انتهت الحرب الباردة . وابتدأت حقبة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على التعايش السلمي النشط بين الدول في ظل ظروف تكافلية . وعقب اجتماع القمة الذي عقد في مالطة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نحتت عمليا المجابهة العالمية بين هذين البلدين لإخلاء الطريق أمام شراكة مستنيرة . ورفع مستوى الثقة والتفاهم المتبادل بين الشرق والغرب إلى مستويات جديدة . وخطت أوروبا خطوات كبيرة نحو التوحد . ويمكن رؤية النتائج الإيجابية في تسوية بعض الصراعات الإقليمية . ويستمر البحث البثاء في جوانب مختلفة من جوانب عملية نزع السلاح .

إن دور الأمم المتحدة باعتبارها أداة رئيسية لإقرار السلم والأمن الجماعي والتعاون الإقليمي يتزايد باستمرار . وقد حققت ناميبيا الاستقلال الذي حاربت طويلا من أجله .

وعلى الرغم من هذه التغيرات الجذرية يجب علينا أن نلاحظ أننا لم نحقق تقدما ملموسا في حجم عدد من المشكلات العالمية والإقليمية مثل التخلف والديون الخارجية والاختلال البيئي والازمة في الشرق الأوسط وغيرها . وبالإضافة إلى ذلك فقد نشأ مصدر جديد للتوتر على درجة كبيرة من الخطورة . ومفوء القول إن عالم اليوم متناقض ولا تزال المهمة الملحة للمجتمع العالمي هو أن يكشف جهوده لتعزيز الاتجاهات الإيجابية وإيجاد حلول نهائية للمشكلات القائمة .

وفي أوروبا لا تزال عملية تطبيع العلاقات الدولية على المستوى الإقليمي مستمرة . وقد وقعت أخيرا أحداث تاريخية لها أبعاد تاريخية واتخذت بلدان أوروبا الشرقية خطوة حاسمة نحو إضفاء الطابع الديمقراطي على مجتمعاتها ، وإعادة تجديد هذه المجتمعات . وظهرت ألمانيا الموحدة . كما أن عملية هلسنكي تكسب زخما جديدا . وترحب جمهورية منغوليا الشعبية بعقد اجتماع القمة للبلدان المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، في تشرين الثاني/نوفمبر في باريس . ونتوقع أن تكون إحدى نتائجه الهامة إبرام اتفاق بشأن تخفيض الأسلحة التقليدية في القارة الأوروبية .

إن التقدم الناجح في العملية الأوروبية الشاملة والطبيعة المتغيرة للعلاقات بين التجمعات العسكرية والسياسيين الكهنيين يؤديان إلى تحسين المناخ السياسي الشامل ويساعدان في إعداد أرضية صلبة لاتخاذ خطوات جديدة ملموسة لنزع السلاح . وقد شجعتنا التصريحات الأخيرة لرؤساء الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بأنهما سيبدلان جهودا جديدة بغية الانتهاء في هذا العام من الاتفاق على تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية .

كما نرجو منغوليا أن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى إبرام معاهدة لحظر الأسلحة الكيميائية .

ووفد منغوليا مشغول هو الآخر نتيجة لعدم إحراز تقدم في الاتفاق على الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية . إن تعزيز نظام عدم الانتشار ووقف سباق التسلح التكنولوجي يكتسيان أهمية تتزايد باستمرار . ويعتقد وفد منغوليا أن تدابير نزع السلاح بما في ذلك التدابير المتعلقة بالتحول يجب أن تنفذ في ارتباط وثيق بجهود التنمية .

وقد أصبحت منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، وخاصة في الأيام الأخيرة ، تجذب الاهتمام المتزايد للمجتمع العالمي . فعلى الرغم من أن تطور الأحداث معقد للغاية ، فإننا نرى أن الحالة السياسية العامة في المنطقة إيجابية . ويتجلى هذا ، بصفة خاصة ، في الاستعداد المتزايد لبلدان المنطقة لبدء الحوار والتعاون ، وفي زيادة الثقة والتفاهم المشترك فيما بينها . وبعبارة أخرى بدأ يختفي الزمن الذي كانت الاختلافات الأيديولوجية وغيرها تقف فيه عقبة أمام المزيد من التعاون .

وتتخذ اليوم خطوات جديدة وهامة لحسم بعض المصاعق الإقليمية . وترحب منغوليا بالخطوات التي تتخذ لإيجاد تسوية نهائية للصراع الكمبودي وأعني بذلك الاتفاق الذي توصل إليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن بشأن الإطار اللازم لهذه التسوية وقبول الأحزاب الكمبودية للوثائق ذات الصلة وإنشاء المجلس الوطني الأعلى لكمبوديا . وفي هذا الصدد نشيد إشادة عالية بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وجميع البلدان المعنية .

وفي شبه الجزيرة الكورية تبدو أيضا بعض العلامات المشجعة . ونأمل أن يؤدي الحوار فيما بين الكوريتين ، الذي بدأ على مستوى رئيس الوزراء ، إلى إيجاد ظروف مناسبة لتعزيز الثقة المتبادلة ، ولتخفيف حدة المواجهة في شبه الجزيرة ، ولتحقيق الهدف النهائي وهو إعادة توحيد كوريا .

ولا تزال منغوليا تحبذ حل المشكلة الأفغانية في أقرب وقت ممكن . فيجب وضع نهاية فورية لسفك الدماء المستمر في ذلك البلد وينبغي تكثيف الجهود الدولية التي تبذل لتحقيق هذا الهدف . ونرى أن سياسة المصالحة الوطنية والوحدة التي تتبناها الحكومة الأفغانية تمهد الطريق لبدء حوار فيما بين الأفغان .

ويؤسفنا كثيرا أن الحالة في مناطق أخرى من القارة الآسيوية ، مثل منطقة الشرق الأوسط ، قد تدهورت على نحو خطير بسبب العدوان الفاشم الذي شنه العراق على الكويت . وتؤيد منغوليا على نحو كامل التدابير التي اتخذها مجلس الأمن وعدد من الدول من أجل إعادة القُدل إلى نمابه واستعادة الشعب الكويتي لحقوقه المسلوبة . ونعتقد أن هذه المشكلة ينبغي أن تحل بالوسائل السلمية فقط .

وتؤكد الحالة المتفجرة الراهنة في الخليج الفارسي ، مرة أخرى ، الحاجة إلى إيجاد تسوية عاجلة للصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط . ولا يمكن أن تتحقق تسوية عادلة وشاملة لهذه المشكلة إلا على أساس الاعتراف بحقوق جميع شعوب وبلدان المنطقة في الوجود ، وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وبالإضافة إلى المشكلات الإقليمية الخاصة هناك عدد من القضايا الإقليمية التي تشغل آسيا بصفة عامة .

فهناك تفاوت كبير في مستوى التنمية بين بلدان المنطقة ، وعملية التكامل فيما بين هذه البلدان غير منتظمة ومتخلفة إلى حد كبير . ويعاني عدد كبير من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من التخلف الاقتصادي ومن مشكلات بيئية ومن مشكلات أخرى كثيرة .

هذه المشكلات والصراعات القائمة يمكن أن تحل ، أولا ، عن طريق الجهود المشتركة من جانب الأطراف والدول المعنية في المنطقة . ولذلك نرى أنه من المهم للغاية أن تصوغ بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ أسلوبها الخاص في التفاعل في الوقت الذي تأخذ فيه بعين الاعتبار التجارب الإيجابية في المناطق الأخرى . ونود هنا أن نعرب عن تأييدنا للفكرة السوفياتية بمقد محفل تمثيلي واسع للبلدان الآسيوية . إن حل مشكلة بعينها يستدعي بوضوح وجود نهج خاص وجماعة خاصة من المشاركين ، وما إلى ذلك . وفي نفس الوقت من المهم أن تتوافر خلفية عامة بناءة تقوم على أساس الثقة والفهم المتبادلتين على النطاق الإقليمي . ويتطلب هذا توافر حسن النية وتعزيز التعاون الواسع على أساس إقليمي ودون إقليمي .

ولذلك فإننا نرحب بظهور هياكل إقليمية مختلفة للتعاون . ومن المهم أن تكون هذه الهياكل مفتوحة العنوية . وفي تقديرنا أن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تشارك فيها ١٢ دولة في العام الماضي ، كان خطوة هامة جدا في عملية تنمية التكامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وتهتم منغوليا اهتماما خاصا بالمشاركة في أنشطة تلك المنظمة .

ونظرا لأن منغوليا تؤمن بأهمية توافر نهج إقليمي لحل المشكلات المشتركة فقد تقدمت في العام الماضي باقتراح بأن نسمى معا للبحث عن آلية للحوار بين بلدان الجزء الشمالي من منطقة آسيا والمحيط الهادئ . وأود أن أؤكد هنا أننا لا نتكلم عن إنشاء أي نوع من الهياكل التنظيمية ، بل أننا نقترح فقط تنظيم اجتماعات دورية لممثلي البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية على مختلف المستويات . إن هذه الاجتماعات ستساعد في رأينا في توضيح المشكلات القائمة في المنطقة وبالتالي يمكن اقتراح الطرق والوسائل اللازمة لحلها . ونتطلع إلى تنفيذ فكرتنا في سياق المبادرات الأخرى التي تقدمها بلدان المنطقة ، ويسعدنا أن نتعاون مع الأطراف المعنية .

إن إعلان ناميبيا دولة جديدة ومستقلة كان ، بلا شك ، من أهم أحداث العام . وهو إنجاز كبير للأمم المتحدة ولجميع القوى الديمقراطية والملاستعمار . وإنه لأمر له مفزاه أن تتزامن عملية إزالة آخر البقع الاستعمارية من على وجه الأرض مع الذكرى الثلاثين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستقلة التي سيحتفل بها في دورة الجمعية العامة هذه . وفي اعتقادنا أن تلك الذكرى للمجتمع الدولي بأسره غرمة مناسبة لإعداد محملة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الاستعمار .

كما أن جنوب افريقيا ذاتها تشهد تغيرات إيجابية . وأملنا أن المفاوضات بين سلطات ذلك البلد والمؤتمر الوطني الافريقي عن نتائج إيجابية و إلى القضاء على نظام الفصل العنصري وإقامة دولة جديدة في الجزء الجنوب افريقيا ، دولة ديمقراطية وغير عنصرية

إن جمهورية منغوليا الشعبية تشارك الأمين العام فيما أبداه ، في تقرير أعمال المنظمة ، من قلق عميق إزاء الحالة الاقتصادية العسيرة السائدة في الأغ الساحقة من البلدان النامية .

ونحن نحيد ، في المقام الأول ، تكشف الحوار العالمي بشأن جميع الع الرئيسية في حركة التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية العالمية ، على أن ذلك . في إطار الأمم المتحدة . ومن ثم كان لعقد دورة الجمعية العامة الاستشد المعنية بالقضايا الاقتصادية ، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل الب نموا ، هذا العام ، أهمية بالغة .

وفي رأينا ، أن الإعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية وما تم التوصل إا توافق عالمي في الآراء بشأن سبل ووسائل تنمية التعاون الاقتصادي الدولي يرسيا لحوار بناء يستهدف حل المشاكل الاقتصادية العالمية ، وفي مقدمتها تلك التي تو البلدان النامية . أما استراتيجية التنمية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنة الرابع فينبغي أن تيسر إلى حد كبير حل المشاكل التي أشرت إليها فيما تقدم .

ومن بين المهام الأساسية ، شهيئة بيئة دولية تعجل بالنمو الاقتصادي ، وتكفل تنمية البلدان النامية على نحو قابل للاستمرار . وفي هذا السياق ، أود إبراز أهمية إفتح المجال أمام البلدان النامية للنفاذ إلى إنجازات التقدم العلمي والتقني . إن التوصل ، انطلاقا من روح العدل والتضامن ، إلى تسوية مبكرة لمشاكل المديونية الخارجية والتبادل التجاري الدولي ، أمر من شأنه أن يساعد البلدان النامية مساعدة كبيرة في التغلب على الأزمة الاقتصادية . وفي هذا الصدد يؤيد الوفد المنغولي الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب التابعة لمجموعة الـ ٧٧ .

يمثل تردّي حالة البيئة العالمية مشكلة دولية خطيرة ، تتطلب تعاوننا وثيقا على الصعيدين العالمي والإقليمي . وتأمل جمهورية منغوليا الشعبية أن يشكل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، والمزمع عقده في البرازيل عام ١٩٩٢ ، معلما هاما على طريق ما تبذله الدول من جهود بفية صون النظام البيئي لكوكبنا . وترحب منغوليا بنتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد مؤخرا في الأمم المتحدة . وسوف تتخذ ، في بلدنا ، التدابير المناسبة التي من شأنها أن تترجم إلى الواقع العملي ، نص وروح الإعلان العالمي الخاص ببقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل الملحقة به والخاصة بعقد التسعينات من هذا القرن ، وكذا اتفاقية حقوق الطفل .

تعيش منغوليا حاليا فترة تموج بالنشاط تسعى فيها إلى إحلال الديمقراطية في حياتها السياسية والاقتصادية والروحية . ولقد أنشئ نظام قائم على تعدد الأحزاب ، وهو يمارس وظائفه الآن . وأجريت أول انتخابات ديمقراطية وحرّة . وتم تشكيل برلمان يباشر مهامه بمفغة شابتة . وغدا شكل الحكم رئاسيا . ويجري العمل على كفالة حرية الصحافة ، والحق في حرية الهجرة ، والحق في حرية العقيدة وثادية الشعائر الدينية . كما يجري إحياء عادات وتقاليد كثيرة كنا قد فقدناها .

وتشدد حكومتي في سياستها الاقتصادية على الجانب الاجتماعي . ويجري حاليا وضع برنامج للانتقال إلى الاقتصاد السوقي . وسوف تكفل ، بموجب القانون ، المساواة في

الملكية بجميع أشكالها ، بما في ذلك الملكية الخاصة . كما أننا ننتهج سياسة انفتاح اقتصادي . وقد تم اعتماد قانون بشأن الاستثمارات الأجنبية .

غدت منغوليا ، مؤخرا ، عضوا في بنك التنمية الآسيوي . وجاري اتخاذ خطوات للانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية .

ولقد تم تخليص سياسة البلاد الخارجية من التحيز الأيديولوجي . ويجري الآن انتهاج سياسة قوامها عدم الانحياز وإقرار علاقات ودية ومنصفة مع أي بلد . كما أننا نؤيد مبدأ عدم وزع أي قوات أو قواعد عسكرية في الأراضي الأجنبية . وبموجب اتفاق شنائي ، سيكمل الجزء المتبقي من القوات السوفياتية انسحابه من منغوليا في موعد أقصاه صيف ١٩٩٢ .

كما أننا أخذنا على عاتقنا ، العمل على تحقيق اتفاق تشريعاتنا الوطنية مع التزاماتنا الدولية ، وسحب ما ابدناه فيما مضى من تحفظات إزاء بعض المعاهدات والاتفاقيات الدولية . وفي اعتقادي أن ذلك يتماشى ومهمة كفالة سيادة القانون ، وأهداف عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي المعلن العام الماضي .

وختاما ، يعرب الوفد المنغولي عن أمله في أن تقدم الدورة الخامسة والأربعون للجمعية العامة إسهامها الخاص في حل القضايا المعاصرة الملحة ، وفي تدعيم الاتجاهات الإيجابية في العالم . ونود أن نتوجه إلى السيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام بخالص تقديرنا لجهوده الدائبة التي لا تعرف الكلل ، ولما يؤديه من خدمة رائدة تعزينا لدور المنظمة في صنع السلم . وإننا لنرجو له المزيد من النجاح .

السيد قدرت (العراق) : كان من المقرر أن يلقي السيد الممثل الدائم للعراق الدكتور عبد الأمير الأنباري كلمة الأستاذ طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية نيابة عن سيادته . غير أن وعكة صحية مفاجئة ألمت به مع الأسف الشديد ، وحالت دون تمكنه من الحضور وإلقاء الكلمة مساء اليوم . فكلغني بإلقائها نيابة عنه * .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

لقد كان من المقرر أن يلقي وزير خارجيتي هذا البيان أمام الجمعية العامة ،
والذي حال دون ذلك في الواقع هو الموقف الذي اتخذته السلطات الامريكية ، والذي
شرحته رسالة وزير خارجيتي الموجهة إلى الامين العام بتاريخ ٢٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠
والموزعة في الوثيقة (S/21812) . فقد طلبنا ، كما جرت العادة في السنوات
السابقة ، من السلطات الامريكية السماح لطائرة خاصة بالهبوط في نيويورك لنقل وزير
الخارجية وأعضاء الوفد العراقي . ولقد رفضت السلطات المذكورة طلبنا هذا واقترحت
استخدام وسائل النقل الجوية التجارية ، الأمر الذي عنى تعمد الولايات المتحدة من
حيث الواقع الحيلولة دون حضور وزير خارجيتي إلى نيويورك للمشاركة في أعمال
الجمعية العامة وبيان وجهة نظر العراق في الاحداث وإجراء الحوار مع ممثلي الدول .

والجدير بالذكر أنه رغم الاتصالات التي جرت بيننا وبين الامانة العامة وبينها وبين الممثلة الامريكية ، إلا أن الامانة العامة لم تفعل شيئاً للضغط على الجانب الامريكي لتغيير إجراءاته التي حالت دون مشاركة الوزير . والآن وبعد هذا التوضيح سأتولى قراءة البيان .

"السيد الرئيس

"يسعدني ووفد بلادي أن أقدم لكم التهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة . وبهذه المناسبة أؤكد استعدادنا الكامل ورغبتنا المخلصة في التعاون معكم لإنجاح مهمتكم .

"ويود وفد بلادي أن يهنئ وفد ناميبيا الذي يحضر هذه الدورة بعد أن حقق شعب ناميبيا المكافح انتصاراته الباهرة ضد نظام بريتوريا العنصري وشكل دولته المستقلة الفتية .

"كما نرحب بدخول إمارة لختنشتاين إلى الأمم المتحدة . ويحيي العراق الشعب الألماني الذي حقق وحدته أخيراً . ولهذا معنى خاص بالنسبة للعراق الذي يؤمن بالوحدة العربية ويتطلع إليها . ومن هذا المنطلق فإن العراق يحيي ويبارك الوحدة العربية التي تمت في اليمن العربي الشقيق .

"إن الأحداث الأخيرة التي وقعت في المنطقة أشارت وتشير عدداً من القضايا الجوهرية التي يتعين على المجتمع الدولي ، وخاصة بلدان العالم الثالث ، تحليلها بعمق واستخلاص الاستنتاجات الصحيحة منها ، لأن هذه الأحداث والسلوك الذي اتبعته الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات إزاءها يشير بما لا يقبل الشك إلى أن عالمنا مقبل على عصر جديد . إن البعض يتصور بأن هذا العصر يفتح الأفاق أمام شعوب العالم وخاصة شعوب العالم الثالث لظروف أفضل من ظروف الحرب الباردة . . غير أن الحقيقة المرة هي أن هذا العصر الجديد إنما هو عصر تجديد الإمبريالية الغربية وبقيادة الولايات المتحدة ، مع مكوث حينا ومشاركة حينا آخر من قوى كبيرة أخرى .

"إن الحلف الإمبريالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة يقود الآن حملة تضليل واسعة النطاق وعلى مستوى كوني تسخر لها كل إمكانات الآلة السياسية والإعلامية الأمريكية والغربية إلى جانب الآلة العسكرية ، لإيهام شعوب العالم بأن هذا الحلف ذا التاريخ الأسود في التعامل مع قضايا الشعوب إنما يدافع اليوم عن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وعما يسمونه بالنظام الدولي . "وبصرف النظر عن الآراء المتباينة في موضوع الكويت ينبغي لنا ألا نتجاهل القضايا الجوهرية التي تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها طمسها وإشاعة التضليل بشأنها .

"أولاً ، إن الولايات المتحدة وحلفاءها يتعمدون وبشكل متعسف طمس حقيقة أن لموضوع الكويت تاريخاً يمتد إلى العصر الاستعماري الحديث ، عندما عمدت بريطانيا في عام ١٩١٣ إلى اقتطاع الكويت من العراق . وكل الحكومات الملكية والجمهورية التي تعاقبت على حكم العراق طيلة سبعين عاماً قد رفضت هذا الإجراء الاستعماري ، كما أن هذه المسألة كانت موضع خلاف في الجامعة العربية والأمم المتحدة في الستينات . وتتعهد الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات طمس التطورات والأحداث التي وقعت والتي أوصلت إلى الوضع الراهن . وبدأت وقبل الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ بعدة أشهر حملة واسعة من التآمر والتشهير والحصار ضد العراق واتخذت إجراءات بالمقاطعة شملت منع تصدير المواد الغذائية إليه ، كما شملت الميادين العلمية والتكنولوجية .

"لقد أرسلت بتاريخ ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ رسالة إلى وزراء الخارجية في العالم أشرح فيها تاريخ هذه المسألة وهذه التطورات لذلك فإنني لن أتطرق إليها الآن .

"ثانياً ، إن الأحداث قد وقعت في المنطقة العربية وهي منطقة تمتلك منذ عشرات السنين آلياتها وأصاليها الخاصة لمعالجة المشكلات التي تقع فيها . لقد بدأت الأحداث في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وفي ٢ آب/أغسطس سعى جلاله

الملك حسين إلى عقد اجتماع قمة مصغر في جدة في ٤ أو ٥ آب/أغسطس يحضره العراق والسعودية ومصر واليمن والأردن لمعالجة المشكلة في إطار الآليات والاساليب العربية المألوفة . غير أن الطرف العربي الذي كان يفترض أن يستضيف الاجتماع وهو السعودية تنصل من الاجتماع بعد أن كان قد وافق على عقده . وبعد يومين من التاريخ المقرر لذلك الاجتماع نزلت القوات الأمريكية إلى الجزيرة العربية . ويتضح من ذلك أن الولايات المتحدة هي التي عطلت الآليات العربية عن العمل وقررت أن تسيطر بنفسها على الموقف السياسي . وبعد نزول قواتها إلى الجزيرة العربية بيوم واحد دفعت رجالها في المنطقة إلى عقد اجتماع في القاهرة لا لبث المسألة ومعالجتها ضمن الآليات والاساليب التي تعالج بها المشاكل العربية عادة ، وإنما للحصول على تأييد من أعوانها للاحتلال الأمريكي وللسيطرة الأمريكية على الموقف السياسي مما أدى إلى انقسام حاد بين الحكومات العربية . ومنذ ذلك الحين وحتى الآن تسعى أطراف عربية مغلقة للعودة إلى الآليات والاساليب العربية في معالجة هذه المسألة . غير أن الولايات المتحدة تقمع هذه المحاولات وتشهر بها وتهدد الزعماء الذين يقومون بها وتستخدم مجلس الأمن كأداة لإحباط أي مسمى عربي مخلص .

"ثالثاً ، إن هذه الحقيقة تسلط الضوء على ما جرى وما زال يجري في مجلس الأمن . فمنذ اليوم الأول للأحداث عمدت الولايات المتحدة إلى عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن ووضعت أمام المجلس قراراً يستند إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ولأول مرة في تاريخ مجلس الأمن لم يتح المجلس الوقت الكافي لمشاركة وزير خارجية الدولة المعنية في القضية ، كما لم يتح المجلس أي مجال لمندوبين عرب يمكن أن يساهموا بمسؤولية في المناقشة . لقد دعت أمريكا إلى الاجتماع في الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة من فجر يوم ٢ آب/أغسطس حسب توقيت نيويورك وقدمت مشروع قرار وأصرت على إقراره خلال ساعات ، ثم راحت تبني النشاط السياسي اللاحق على أساسه مع علمها بأن إصدار قرار من هذا النوع وبهذا الإملوب المتسرع يعطل إمكانيات البحث الجدي

والمسؤول عن الحلول المناسبة للموضوع ، وخاصة من الجانب العربي . ومن المؤسف جدا أن تخساق أطراف دولية أخرى إلى هذا الأسلوب الذي عطل وما يزال يعطل المنهج المسؤول في المعالجة . إن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لا سابقة له في تاريخ مجلس الأمن . لا من حيث السرعة التي اتخذ بها والطريقة التي تمت مناقشته بها ولا من حيث القفز إلى الفصل السابع من الميثاق مباشرة وفي الساعات الأولى من وقوع الأحداث .

"رابعاً ، وبأسلوب لاسابقة له في تاريخ الأمم المتحدة ، دفعت الولايات المتحدة وحليقاتها الغربيات مجلس الأمن إلى اتخاذ سلسلة من القرارات اللاحقة ، وكان كل واحد من هذه القرارات يزيد الموقف تعقيداً وتعميداً ويعطل المساعي المسؤولة للبحث عن الحل . وإلى جانب هذه الهستيريا السياسية المتعمدة من جانب الولايات المتحدة وحليقاتها راح هؤلاء يحشدون ، بعد الأحداث ، الأساطيل والطائرات والقوات البرية في المنطقة وبأسلوب ليس له مثيل في التاريخ المعاصر .. ويضعون المنطقة كلها .. بل العالم بأسره على شفير الحرب المدمرة .

"خامساً ، إن علينا أن نسال ، ونسال بقوة ، ومن خلال مراجعة أحداث التاريخ المعاصر : هل الولايات المتحدة وحليقاتها الغربيات تقف هذا الموقف دفاعاً عن القانون الدولي والميثاق ، والحقوق العادلة للشعوب ؟ ولو كانت الولايات المتحدة وحليقاتها بهذه الصلابة المبدئية كما تدعي الآن فلماذا بقيت كل هذه المشاكل والازمات في العالم بدون حل ؟ ولماذا نأتي إلى هنا كل عام لنشكو من استمرار هذه المشاكل والازمات ، وإلى من كانت توجه شكواؤنا ، اليس إلى أمريكا وحليقاتها التي كانت أفعالهم وسياساتهم هي السبب في إثارة المشاكل والازمات وفي المماثلة في معالجتها ؟ اليسوا هم الذين كانوا يستخدمون حق النقض (الفيتو) في نقض القرارات التي نعرضها على مجلس الأمن وفي حماية الانتهاكات التي يمارسها حلفاؤهم في تل أبيب وبريتوريا ، ويتعاملون باحتقار مع القرارات التي كنا ننجح أحياناً في المصادقة عليها في الجمعية العامة حيث تمتلك دول العالم الخالصة الأغلبية العددية ؟

"لماذا بقيت قضية فلسطين والشرق الأوسط ولبنان بدون حل حتى الآن وأين مصير قرارات مجلس الأمن التي اتخذت بشأنها وقد بلغ عدد هذه القرارات (١٦٦) قراراً . ولماذا تستمر إسرائيل في احتلال الأراضي العربية وتعلن بوقاحة أنها جزء "من أرض إسرائيل" ، وتسمى الضفة الغربية يهودا والسامرة وتعلن

القدس المحتلة عاصمتها الابدية ؟ أمام مرأى ومسمع هؤلاء الذين لم يظهروا هذه الصلابة في ضرورة تطبيق قرارات مجلس الامن ، إلا بعد أن اتخذ المجلس قراراته المعروفة بعد أحداث ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

"إن سجل الامم المتحدة مليء بالإدانات لسياسة الولايات المتحدة . وكلنا يعرف موقفها وموقف حليقاتها وخاصة بريطانيا من قضايا الاستقلال ومن قضايا التمييز العنصري والعلاقات الاقتصادية المتكافئة وغيرها من القضايا التي تطرح سنويا هنا في الجمعية العامة والتي يقف ضدها بكل الوسائل مندوبو أمريكا والغرب ويعطلون مساعيها المخلصة لمعالجتها وفقا للقانون الدولي والميثاق ومعايير العدالة والإنصاف .

"لقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (٨١) مرة لمنع صدور قرارات من المجلس كانت غالبيتها تتناول حقوق الشعب الفلسطيني ، والاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة ، إضافة إلى قرارات حول جنوب افريقيا . وفي هذه السنة فقط استخدمت الولايات المتحدة حق النقض سبع مرات لمعارضة مشاريع قرارات تخص القضية الفلسطينية .

"كما أن القرارات التي أصدرها مجلس الامن حول القضية الفلسطينية والشرق الاوسط ولبنان والتي دعا فيها إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الاراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها ، لم تنفذ لحد الآن . ولم ينفذ كذلك ٤٤ قرارا صدرت منذ عام ١٩٧٨ حول لبنان . ولا تزال إسرائيل تحتل جنوب لبنان منذ عام ١٩٨٢ .

"أما الجمعية العامة فقد أصدرت أكثر من (٤٠٠) قرار حول القضية الفلسطينية والشرق الاوسط عارضت الولايات المتحدة غالبيتها . ولم تنفذ هذه القرارات وبخاصة تلك التي دعت إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف لأن الولايات المتحدة وإسرائيل ترفضان الاعتراف للشعب الفلسطيني من دون شعوب العالم بحق تقرير المصير .

"هذا إضافة إلى العديد من القرارات التي صدرت عن الوكالات المتخصصة بشأن حقوق الشعب الفلسطيني وقضية الشرق الأوسط ، والتي تجاهلتها إسرائيل مثلما تجاهلت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، اعتمادا على معارضة الولايات المتحدة لهذه القرارات ، ونخص بالذكر قرارات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، ومنظمتي العمل الدولية والصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولي .

"ونشهد في هذه الفترة بالذات حملة جديدة من الاستعمار الاستيطاني ممثلة في الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية لتكريس الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى وإقامة ما يسمى بإسرائيل الكبرى .

"إن الدول التي ترعى هذه الحملة بحجة الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الهجرة ، ترفض في الوقت نفسه السماح للشعب الفلسطيني بممارسة تلك الحقوق وحق العودة إلى وطنه بالرغم من القرارات العديدة للأمم المتحدة التي أقرت حق العودة منذ عام ١٩٤٨ ولم تنفذ حتى يومنا هذا . والآن تنفذ عملية الهجرة الصهيونية على حساب هذا الحق الفلسطيني ولتهجير ما تبقى من الشعب الفلسطيني من أراضيه .

"إن علينا ، نحن العرب ، ونحن شعوب العالم ألا نخطئ في الاستنتاج . فالولايات المتحدة وحليقاتها الغربيات اللاتي يقمن هذه الضجة حول القرارات الأخيرة التي فرضوها في مجلس الأمن لا يمرن الآن بمرحلة صحوة الضمير ، بل أنهم يدفعون العالم ، في إطار حملة من أخطر وأخبث حملات التضليل التي شهدتها التاريخ ، إلى عصر امبريالي جديد ، مستغلين الاختلال الذي نشأ في التوازن الدولي بعد أحداث الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية لتوطيد دعائم هذا النظام الامبريالي الجديد قبل أن تستيقظ شعوب العالم من هول الصدمة ، وتفتش عن الأساليب التي تمكنها من إعادة التوازن بما يحمي استقلالها ويوفر قدرا من العلاقات قائما على العدالة في العالم .

"إن حكام الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيين لا يدافعون عن القانون الدولي والميثاق . إنهم يدافعون كما قال الرئيس الأمريكي جورج بوش عن النظام النقدي الرأسمالي الذي تعتبر استثمارات النظام السابق في الكويت ، والتي بلغت أكثر من مائتي مليار دولار . دعامة رئيسية من دعاماته . إنهم يسعون للسيطرة على احتياطي النفط في الخليج من أجل التحكم في حاجات العالم ، وخاصة شعوب العالم الثالث ، إلى هذه السلعة المهمة . وإن الولايات المتحدة تسعى وبأسلوب قسري خطير إلى فرض زعامتها على العالم كما كشف عن ذلك الرئيس جورج بوش في خطابه في الكونغرس الأمريكي بتاريخ ١٩٩٠/٩/١١ عندما قال :

"إن الأهداف الأمريكية في الخليج واضحة ومعروفة . إن أمريكا والعالم يجب أن يدافعوا عن مصالحهم الحيوية المشتركة . ومن أجل تنفيذ هذه الأهداف فإن الولايات المتحدة يجب ألا تخشى شيئاً" .

"وأكد بأن الولايات المتحدة موجودة قبل الأحداث وستبقى بعد زوالها . لذلك تشير الولايات المتحدة المخاوف المفتعلة من سيطرة العراق على ٣٠ بالمائة من احتياطي النفط ، بينما كانت هي وحليفاتها الغربيين سعداء جداً عندما كان حفنة من الشيوع يسيطرون عليه .

"والسبب الحقيقي وراء عملية التخويف هذه هو أن العراق برغم كونه بلداً منتجاً للنفط يعتبر نفسه واقعياً ومبدياً من دول العالم الثالث ، يحس بمشاعرها ويتضامن معها ويتمسك بقضاياها . وقد قدم العراق في السبعينات وقبل الحرب مع إيران أكثر من تسعة مليارات دولار من المساعدات لدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

"هذا هو السبب . إنهم يقاتلون ضد مبدأ سيطرة بلد مستقل على ثرواته الوطنية التي سرقت منه بالقوة والتآمر في عهد الاستعمار وضد استثمار هذه الثروة في البناء الذاتي الصحيح ، ولكي لا يكون هذا البلد المستقل طرفاً

فعالاً في مساعدات نزيهة يقدمها لاشقائه في الدول العربية ودول العالم الثالث كما فعل حتى عام ١٩٧٩ . وعندما أعلن العراق يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن استعداده لتجهيز النفط مجاناً لدول العالم الثالث استنفرت الولايات المتحدة وحليقاتها آلتها السياسية والعسكرية لإرهاب تلك الدول كي لا تتمكن من نقل النفط ، وهي مضطرة الآن لدفع ضعف السعر الذي كانت تدفعه قبل أسابيع . أما الولايات المتحدة التي كانت تقاوم حتى قبل أسابيع نمو أسعار النفط بصورة طبيعية ومتوازنة مع العرض والطلب ، فهي تحرص الآن على بقاء السعر مرتفعاً لأنها تبتز حلفاءها من الدول المنتجة للنفط وتجعلهم ينفقون العائدات المتحققة من الأسعار العالية لتغطية التكاليف المالية الباهظة لحملتها العسكرية على العراق .

"سادساً ، علينا أن نتأمل ملياً في السخاء الذي تبديه الولايات المتحدة والدول الرأسمالية الكبيرة والدول العربية الرأسمالية في الانفاق على الحملة العسكرية ضد العراق . لقد تم حتى الآن تجميع ما يقرب من العشرين مليار دولار خلال أسابيع للانفاق على هذه الحملة ! . ولا بد أن نسأل متى كانت هذه الدول سخية في جمع بضعة ملايين لإغاثة الذين يموتون من الجوع في أفريقيا ، وإغاثة ملايين اللاجئين من حروب أفغانستان وكمبوديا ، واللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم وتطردهم إسرائيل من أرضهم ؟

"ومتى كانت هذه الدول سخية بهذا الشكل في معالجة قضايا المديونية التي تسحق شعوب العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا ؟ ومتى كانت هذه الدول سخية في مساعدة بلدان منطقة الشرق الأوسط التي تعاني من الأزمات الاقتصادية الخانقة وإحداها من التي تشارك في الحملة الأمريكية يعيش مئات الألوف من مواطنيها في المقابر لفقدانهم الأمل في إيجاد سكن لهم .

"إن الولايات المتحدة لا تفعل كل ما تفعلها الآن من أجل الميثاق والقانون الدولي وحقوق الشعوب . إن أمريكا وحليقاتها الغربيات يسعون بهذه

الحملة العسكرية والسياسية والاعلامية الى السيطرة على منابع النفط وإلى فرض الهيمنة الامبريالية السياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم ، وخاصة على بلدان العالم الثالث .

"ذلك ينبغي على دول العالم الثالث أن تحذر من الانسياق وراء حملة التضليل التي تشنها الامبريالية الامريكية والغربية الآن ، وعليها أن تدرك الحقائق الجوهرية في الموقف ، وأن تبحث عن مصلحتها الحقيقية فيما يجري . وإذا كان لأي منها رأي في موضوع الكويت فعليها أن تتروى في اتخاذ مواقف قبل أن تتعرف على الحقائق كما هي ، وأن لا تخلط بين دوافعها هي وبين الدوافع الحقيقية لأمريكا وحليفاتها الغربيات في البحث عن غطاء لحملة التضليلية وأهدافهم الامبريالية من وراء الاحتلال العسكري للخليج وللجزيرة العربية .

"من كل ما سبق ذكره تتضح حقيقة أساسية لا يمكن إغفالها ، وهي أن منطقة الشرق الاوسط فيها من القضايا المُرّة والمعقدة مما يجعل من المستحيل عمليا تفضيل قضية على أخرى . إن المنطقة كلها تغلي بالغضب ، وتتعج بالمشاكل المتفجرة . وقد كانت كذلك قبل آب/أغسطس ١٩٩٠ . إن مراجعة ما كان يقال من هذا المنبر من قبل مندوبي دول المنطقة يؤكد هذه الحقيقة . لذلك ، وإذا كانت الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ومجلس الأمن يرغبون حقا في صيانة الميثاق والقانون الدولي ، وإقامة السلام والعدالة في المنطقة ، فإن الطريق الى ذلك معروف .

"لقد اقترح الرئيس صدام حسين في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ أن تدرس كل قضايا المنطقة - فلسطين ولبنان والخليج وغيرها . على صعيد واحد ، وأن يسعى مجلس الأمن الى التوصل الى مبادئ ومعايير موحدة لمعالجة هذه القضايا ، وتطبيق هذه المبادئ والمعايير على كل قضايا المنطقة ، مع عدم إغفال خصوصية وخلفيات كل منها . وبذلك يمكن فعلا اقامة العدالة والسلام وحل مشاكل المنطقة المستعمية وإشعار الناس في المنطقة بأنهم يمكن أن ينعموا بالسلام وأن يكون لهم مستقبل .

"لقد أبدى عدد من الدول اهتماما بهذه الافكار ، غير أن امريكا وبريطانيا سعتا الى قمع أي اتجاه للتعامل مع تلك الافكار . وهذا يدل على سوء النية وعدم الاستعداد للتعامل مع قضايا المنطقة على أساس الانصاف ، بل انه تأكيد للإصرار على نهج المعايير المزدوجة الذي تبنته الولايات المتحدة وحليفاتها في التعامل مع قضايا المنطقة والقضايا العالمية .

"إن الدول الحرة المؤمنة حقا بالميثاق والقانون الدولي ، والراغبة صدقا في السلام مطالبة بأن تظف بشدة من أجل الحل الشامل والعادل لكل قضايا المنطقة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين

يرغبون في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الاعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تقتصر البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد على ١٠ دقائق للمرة الاولى و ٥ دقائق للمرة الثانية ، وأنه ينبغي أن يدلى بها الوفود من مقاعدها .

السيد عمير (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعرض المجتمع

الدولي مرة اخرى لخطبة أشيعة مليئة بالافتراءات من جانب ممثل نظام كابول . ففي بيان ألقى عصر اليوم ، قدم ممثل كابول الادعاءات التي يرددونها كثيرا ضد بلدي . وهذه المزاعم الغريبة ليست سوى تلغيفات ونشويبات لا علاقة لها بالواقع . وهي تمثل محاولة أخرى من جانب نظام فقد اعتبره للإساءة الى باكستان وتحويل الانتباه عن فشله الكامل في الفوز بقبول شعب افغانستان له . نحن نرفض هذه الاتهامات بصورة مطلقة وكاملة .

إن باكستان تدرك مسؤولياتها تمام الادراك بموجب اتفاقات جنيف التي تواصل تنفيذها بدقة وأمانة . وبعثة المساعي الحميدة للأمم المتحدة في افغانستان وباكستان لم تجد خلال عملها شواهد على الاطلاق تدل على أن الاسلحة والذخائر تنقل الى افغانستان من باكستان . فضلا عن ذلك ، لم تجد أية مخيمات للتدريب على أراضينا ، كما لا يوجد أي شاهد على انتهاك أراضي افغانستان أو مجالها الجوي .

ومن الجهة الأخرى . تعرضت أراضي باكستان لانتهاكات عديدة . فعند توقيع اتفاقات جنيف ، وقعت مئات من الانتهاكات الجوية والبحرية ، وهجمات بقذائف سكود وأعمال تخريب أدت الى قتل ما يزيد على ٢٥٠ من المدنيين الأبرياء ، وإصابة أكثر من ٥٠٠ منهم بجروح . والشواهد على هذه الهجمات متوافرة في حطام الطائرات الافغانية وقذائف سكود على أراضينا .

ويواصل النظام ارهاب شعبه فتكشفت عمليات القصف الجوي للقوى الافغانية وأمطرت هذه القرى بما يزيد على ١٠٠٠ قذيفة سكود . إن هذه الاسلحة الفتاكة هي أدوات إرهاب محضة ، وليس لها أهمية عسكرية في حرب العصابات . والاتهام القائل بأن

القوات الباكستانية ستساعد المجاهدين هو اتهام زائف . فالشعب الافغاني الذي تغل بنجاح على التدخل الاجنبي لقرون ، ليس بحاجة الى مساعدة باكستان في المرحلة الاولى من كفاحه البطولي من أجل تقرير المصير .

وقد اتهمت باكستان أيضا بمنع عودة اللاجئين . وأرسل هناك ما هو أبعد ، الحقيقة . فاللاجئون الذين يزيد عددهم على ٥ ملايين يرفضون العودة الى أفغانستان ظل نظام كان له دوره الأكبر في موت ١,٥ مليون أفغاني ، والتدمير الذي لم يسيق له مثيل للبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدهم . إن تكثيف أعمال الارهاب من جانب نظام كابول عن طريق القصف المستمر وإطلاق صواريخ على المدن والبلد التي تفتقر الى الحماية هو حافز غريب حقا لعودة اللاجئين . والواقع أن هجر اللاجئين الى باكستان زادت في بداية هذا العام . ولقد تحققت من ذلك الوكالة الدولية العاملة في الميدان .

إن ممثل كابول أشار أيضا الى الدوائر العسكرية في باكستان كما ذكرنا واقتبس منه : "تخريب الارادة الديمقراطية لشعب باكستان" . أود أن أذكر ممثل كما أن في باكستان حكومة مدنية تباشر مهمتها ، على نحو يتفق تماما مع دستورنا ، وه المقرر اجراء الانتخابات في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر .

ولكي أشهد ما أشار تقرزنا هو أن الذين يمارسون أبغض أشكال الطفيان والإساءة الجماعية لحقوق الانسان هم الذين يعمدون الى منبر هذه الجمعية الموقرة ليبشروا بالديمقراطية وبكرامة الانسان . ونحن على ثقة بأن هذا النفاق المطبق سيعامل به يستحق من ازدراء من جانب المجتمع الدولي .

إن اقتراحات السلم المزعومة التي أشار إليها ممثل كابول في بيانه إنما تخدم النظام لأن الغرض الوحيد منها هو إطالة عمره . وقد رفضها المجاهدون الافغانيون رفضا قاطعا ولا يمكن التلاعب بالرأي العام الدولي من خلال تكرار اقتراحات مغلفة تتخفى تحت غطاء المنطق .

ولقد ساق أيضا ممثل كابول بعض الادعاءات التي لا أساس لها حول اشتراك
 كستان في الاتجار غير المشروع بالمخدرات . على العكس من ذلك ، هناك شواهد كثيرة
 بت زراعة الخشخاش على نطاق واسع في أفغانستان وتحويله الى هيروين . ووفقا
 لارير مختلف الوكالات الدولية بلغ صافي انتاج الافيون في أفغانستان ٤٠٠ طن متري
 العام ١٩٨٧ ، وارتفع الى ١ ٠٠٠ طن متري في العام ١٩٨٨ ، وتشير الشواهد الى أنه
 كن أن يمل الى رقم فلكي وهو ١ ٥٠٠ طن متري في السنة الماضية . وهذا يوضح على نحو
 طع ، إهمال نظام كابول لهذه التجارة الخطيرة إن لم يكن تواطؤ مع القائمين بها .
 ويرفض وفدي رفضا قاطعا الادعاءات التي لا أساس لها والتي تتحدث عن تدخل
 كستان في كشمير المحتلة وبنجاب الهندية . إن الإشارة الى الحالة المأساوية ، في
 بير مؤسسة ولكنها لم تفاجئ وفدي . وموقف كابول فيما يتعلق بكفاح شعب كشمير من
 ل تقرير المصير يتفق اتفاقا كاملا مع السجل الماضي للنظام وطابعه . إن نظاما قتل
 ثر من مليون من شعبه ودفع أكثر من ٥ ملايين شخص الى الهجرة لا يتوقع منه أن يتخذ
 نفا جيدا من هذه القضية . إن نظاما يرفض حق ١٥ مليون أفغاني في تقرير المصير
 يتوقع منه أن يعلي حق شعب كشمير في تقرير المصير .

إن السبب الرئيسي لاستمرار النزاع المأساوي في أفغانستان هو رفض نظام كابول قبول واقع الحال . هذا النظام غير المقبول لأي قطاع من قطاعات الأمة الأفغانية فيما عدا زمرة المتشددین من الحزب . وواقع الحال أنه ليس هناك أي قطاع مسؤول أو له صفة تمثيلية على المسرح السياسي الأفغاني على استعداد للدخول في حوار سياسي مع نظام كابول .

ولا يمكن استعادة السلم والاستقرار في أفغانستان إلا إذا نقلت السلطة من هذا النظام الى حكومة ذات قاعدة عريضة تحظى بقبول شعب أفغانستان . وقد طالب القرار ١٥/٤٤ الذي اعتمدته الجمعية العامة بالإجماع في السنة الماضية بإنشاء هذه الحكومة . وهذا من حق شعب أفغانستان وحده .

لقد أيدت باكستان دوما حق الشعب الأفغاني في أن يقرر مستقبله بدون أي تدخل خارجي أو قسر أو ضغوط من أي نوع . والتزامنا بهذا المبدأ التام ثابت لا يحد .

السيد رزوقي (الكويت) : لا توجد هناك مفاوضات للواقع وتزوير للحقائق كتلك المفاوضات التي سمعناها من ممثل نظام دكتاتور العراق صدام حسين . إن ما سمعناه أمام هذه الدورة الموقرة للجمعية العامة ليمثل استخفافا لا مثيل له بكافة القيم والأخلاق والمبادئ والمواثيق الدولية والإنسانية . هل يعقل - ونحن معشر البشر الذي نعيش في هذا العالم المتحضر اليوم ، والذي يقف على عتبة الدخول للقرن الحادي والعشرين ، والذي تحكمه علاقات دولية إنسانية حضارية تكونت خلال مئات السنين من التفاعل والتطور الحضاري الإنساني والرقى الإنساني في التعامل بين البشر - أن نرى وبأم أعيننا تدهور هذه العلاقات لتحل محلها سياسات بدائية وهمجية ، ميشاقها شريعة الغاب في العلاقات الدولية بدلا من ميشاق الأمم المتحدة .

لقد أتى الغزو العراقي للكويت ليخلق مشكلة خطيرة في العلاقات الدولية بين الدول ، إذ يأتي مخالفا لكل القوانين والأعراف الدولية ، ورجعة الى الوراء في التقدم الحضاري . إن ممارسات هذا النظام هو تحد للإنسانية ووصمة عار للبشرية ، ووجود مثل هذا النظام في الأمم المتحدة حيث تجري العلاقات على أسس ومبادئ الأمم

المتحدة ، إساءة بالغة للمنظمة الدولية ، حيث لا مكان في هذا البيت إلا للذين ينطبق سلوكهم مع الحضارة والتطور .

إن التاريخ السياسي للكويت والتاريخ السياسي للعراق معروفان جيدا وموثقان هنا في الأمم المتحدة . لقد انتخب شعب الكويت الشيخ صباح الاول كأول أمير لهم في عام ١٧٥٦ ، أي قبل ظهور العراق الحديث في العشرينيات من هذا القرن بزمان طويل ، وعندما كان العراق يخضع آنذاك للحكم العثماني المباشر . ولقد كان هناك حاكم عثماني للمنطقة المسماة الآن العراق . ولقد أحست الكويت ببعض المضايقات من قبل الدولة العثمانية في نهاية القرن التاسع عشر ، ولهذا ، قامت بتوقيع اتفاقية الحماية عام ١٨٩٩ مع بريطانيا . إننا حقا لا نعلم كيف انفصلنا عن العراق في الوقت الذي كنا متواجدين قرونا قبل العراق . لقد تم توقيع اتفاقيات حدودية عديدة ، خاصة اتفاقية عام ١٩١٣ ، وهي المعاهدة الانجلو تركية التي تحدد الحدود الدولية بين الكويت والدولة العثمانية ، حيث لم يكن هناك كيان سياسي للعراق الحديث . وتم توقيع اتفاق عام ١٩٣٣ مع رئيس وزراء العراق آنذاك نوري السعيد .

كما تم توقيع اتفاق مع العراق عام ١٩٦٣ ينص على اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها واستقلالها ضمن حدودها المعترف بها دوليا وحسب اتفاق عام ١٩٣٣ . وقد وقع ذلك الاتفاق عن الجانب العراقي الرئيس السابق للنظام العراقي الحالي والذي كان صدام حسين نائبا له . ماذا كان مصير هذه الاتفاقيات الموقعة مع الدولة العثمانية وكذلك مع الانظمة العراقية اللاحقة ؟ هجوم بربري كاسح واحتلال غاشم لبلدي الكويت .

هكذا يحترم العراق الاتفاقيات الدولية والقانون الدولي . إن الكويت عضو في هذه المنظمة الدولية ، وتحكمها في علاقاتها مع كافة الدول ، وليس العراق فقط ، اتفاقيات ومواثيق دولية أهمها على الاطلاق التزامنا التام بالمبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وكلنا يعرف ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الواردة فيه . لقد تنكر دكتاتور العراق صدام حسين لكل هذه المفاهيم والقوانين ، وضرب بعرض الحائط أية علاقات دولية مبنية على أسس القانون الدولي .

إن احتلال الكويت من قِبَل العراق ، وقيام القوات العراقية الغازية بممارسات قمعية ولاإنسانية لشعب الكويت المناضل ، ومحاولة طمس هويته الوطنية واقتلعه من جذوره ، هي المفاهيم التي يؤمن بها دكتاتور العراق للأسس التي يجب أن تركز عليها العلاقات الدولية بين الشعوب .

إننا ندرك الآن ، ومعنا شعوب العالم قاطبة ، بأن نظام الدكتاتور صدام حسين يتعلم الآن دروساً لن ينساها في كيفية احترام القانون الدولي والأخلاق والمبادئ من خلال هذه المواقف المشرفة والجماعية للمجتمع الدولي ، تجاه نصرته الحق والعدالة للدول والشعوب ، صغيرة كانت أم كبيرة ، التي تمثلت في القرارات الدولية لمجلس الأمن والتي لم يسبق لها مثيل منذ نشأة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتأكيد الشرعية الدولية واحترام النظام والقانون الدوليين .

ما هذا التزييف والتزوير للحقائق عندما نتحدث عن تواجد القوات الشقيقة والصديقة في المنطقة ؟ إن إشارة مثل هذه الأمور والتركيز عليها فقط من قِبَل النظام العراقي تستهدف تحويل الانظار عن القضية الأساسية التي شغلت العالم ، ألا وهي احتلاله الغادر للكويت .

إن المسألة الأساسية هي الاحتلال العراقي الفاشم لبلدي الكويت . إن للدول ملقة وللكويت كل الحق في اتخاذ أية تدابير مناسبة تستعمل لحق الدفاع عن النفس يير الوطن المحتل . إن نصوص ومواد الميثاق واضحة في هذا الشأن . فقد نصت دة ٥٥ من الميثاق على أنه :

"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول ، فرادى أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة" .

احتل النظام العراقي الكويت ، وقتل الآلاف وشرذ الملايين من البشر ، وانتهكات وملب ونهب كل ممتلكات الدولة العامة والخاصة ، وحشد في الكويت وبالقرب من المملكة العربية السعودية القريبة ما يوازي ٥٠٠ ألف جندي عراقي ، بالإضافة آلاف الدبابات والصواريخ الموجهة .

أليس من حق الكويت والأشقاء في المنطقة مواجهة هذا المد الجارف من القوات اقية ؟ أليس من حقنا الدفاع الشرعي والاستعانة بمن نراه لمساعدتنا في الدفاع نفس ؟ إنه حق مشروع ونص عليه الميثاق .

في الختام سيدي الرئيس ، أود القول إن التاريخ لا يكتب من خلال الافتراءات نج الواهية . إن التاريخ يكتب من خلال الواقع الذي نعيشه في سبيل الفداء نحية للوطن الغالي ، ومن خلال الوقفة الجادة للمجتمع الدولي .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : من المؤسف أن نستمع كلمة كالتي سمعناها من المندوب العراقي . ومن المؤسف أكثر أن نطهر لقضاء بعض ، في الإجابة عليه .

كلمة المندوب العراقي بنيت من ألفها إلى يائها على المغالطات . بدأها الوحدة بين ألمانيا واليمن . إن ألمانيا واليمن تستحقان التحية والتهنئة وحدثهما . لكنه نسي كيف تمت الوحدة بين ألمانيا واليمن ، وحاول أن يشبهها للاع الكويت ، بابتلاع العراق للكويت . لعله يتعلم درسا كيف تكون الوحدة . لعله

يبتعلم درسا كيف تتحد الشعوب حينما تكون الوحدة وحدة حقيقية وليست ابتلاعا وسرقة واغتialا واجتياحا .

لقد قال ، وهو لم يدر أنه يقول الحقيقة التي في نفسه والتي تفالط التاريخ ، إن نظامه أدرك بأن العالم مقبل على عصر جديد ، عصر تجديد الامبريالية . يظهر أن النظام العراقي من قناعاته أن هناك عصرا جديدا تجددت فيه الامبريالية ، فلا بد أن يكون للامبرياليين الصغار دور في هذا العصر ، ولا بد أن يكون لهم حصة على مائدة الاستعمار ، فهاجم الكويت ، الشقيق العربي الامن المطمئن ، الذي كان يرى في العراق وجيش العراق سندا ، والذي دفع من ماله ومن حر مدخوله ليبني للعراق جيشا ولم يدر أنه إنما يبني الانفس التي ستمتد بأنيابها إليه .

كانت الكلمة مغالطة للتاريخ . كما حاول النظام العراقي أن يشوه الجغرافيا . ولكنه لن يفلح بإذن الله ، وستعود الكويت إلى أهلها . أشار في كلمته إلى الاجتماعات التي تمت في العالم العربي قبل أن يقدم النظام العراقي على اجتياح الكويت ، ولكنه لم يشر إلى الدور الهدام الذي قام به العراق في هذه الاجتماعات ومحاولة إفشالها ، وأهمها الاجتماع الذي عقد في جدة بين العراق والكويت . لم يشر إلى أن اجتماع قمة جامعة الدول العربية قد أدان العراق وشجب عملها الهمجى باغتial دولة الكويت . لم يشر إلى اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي الذي أدان العراق وشجب ما ارتكبه ضد الكويت .

أراد مندوب العراق أن يشوه دور مجلس الامن أيضا . ليس هذا بجديد . فقد أشار إلى أن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) لا سابقة له في مجلس الامن . هذه حقيقة لان جريمة العراق لا سابقة لها في تاريخ مجلس الامن . أشار إلى أن المجلس وبأسلوب لا سابق له في تاريخ الأمم المتحدة اتخذ سلسلة من القرارات . نعم ، لقد اتخذ هذه السلسلة من القرارات ، لا لان الولايات المتحدة أو دولة أخرى دفعت المجلس إلى ذلك ، لان ما من دولة تستطيع أن تدفع المجلس إلى ذلك لو لم تكن هنالك أسباب . ولو لم يرتكب العراق جريمة لا تغتفر ، جريمة دخلت تاريخ الجرائم .

يظهر أن النظام العراقي لم يقرأ ميثاق الأمم المتحدة الذي التزم به . كما أنه لم يقرأ حق السيادة للدول التي ترى أنها مهددة بالخطر . لا يعرف النظام العراقي أن لكل دولة الحق في الدفاع عن نفسها فرادى أو مجتمعة مع الاصدقاء والاشقاء . هذا ما فعلناه في مجلس التعاون - في دول مجلس التعاون العربي .

يتساءل المندوب العراقي لماذا بقيت قضية فلسطين ولبنان بغير حل . وأنا أقول له إن سببا مهما من أسباب بقائها بدون حل إلى اليوم هو وجود أنظمة مثل النظام العراقي ، استغل قضية فلسطين وتاجر بها وراهن على حسابها من أجل مفامرات ، عادت بأسوأ النتائج على قضية فلسطين ، كالنتائج التي عادت بها مفامرة النظام العراقي حاليا في الكويت .

يتساءل المندوب العراقي حينما تداعت دول القوات المتعددة الاطراف الموجودة الآن في الجزيرة العربية لدفع الشر العراقي ، متى كانت هذه الدول سخية ؟ ونحن نسأله كيف كان السخاء على العراق حينما كانت العراق في أزمة ؟ وحينما كان نظام صدام حسين على وشك الانهيار ؟

نسأله لعله يقرأ الأرقام ليعرف أن ٩٩ في المائة من المساعدات التي تقدم في العالم تدفعها الدول المشاركة الآن في القوات المتعددة الأطراف والدول الأخرى التي تساندها . لعله يتعلم من الواقع ، ولعله يدرك بعض الواقع ولعله يستحي في المستقبل ، وعندما يقول أمام هذا الجمع الكبير كلمة ، أن تكون كلمة حق يراد بها الحق ، ولا تكون كلمة باطل مبنية على أساس من الباطل .

السيد روشان - روعان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لم

أطلب الكلمة في هذه الساعة المتأخرة لكي أجازي ممثل الدوائر العسكرية في باكستان في العبارات الطنانة التي نطق بها . وسوف أرفض أيضا الانحدار إلى مستوى استخدام هذا النوع من الالفاظ التي استمعنا إليها بعد ظهر اليوم من نفس هذا الممثل . إلا أنه من الضروري أن أصحح الأمور .

لقد أدهشني أن أسمع مرة أخرى ممثل الدوائر العسكرية في باكستان يقول إنه لا توجد على أراضي هذا البلد مخيمات تدريب عسكري ولا قواعد تنطلق منها عمليات التدخل بجميع أنواعه ضد بلادي . فإذا كان الحال كذلك فلماذا لا يستمر هذا التدخل المسلح في أي مكان من بلدي غير منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان ؟ ولماذا لا يوجد أي اقتتال في جميع المحافظات الأخرى في بلادي ؟ إذا كان ما يقوله صحيحا - وأرجو منه أن يرد على سؤالي - فمن أين تأتي القذائف التي تطلق على المدن ، ومنها كابول ، والتي تقتل المدنيين الأبرياء ؟ إن هذه القذائف لا تصيب أهدافا عسكرية ولكنها تقتل المدنيين ، النساء والأطفال والباعة المتجولين .

إن الدوائر العسكرية في باكستان لا تستطيع الآن أن تخفي أنها تنتهك على نحو سائر جميع أحكام اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بعدم التدخل بجميع أشكاله . إن الوقت متأخر والعالم كله يعرف ذلك . ومن ثم لا أريد أن استرسل في هذه النقطة . ولكن هناك أمر هام جدا . لقد تعبنا من الاستماع مرة بعد أخرى إلى ممثلي الدوائر العسكرية في باكستان وهم يتكلمون عن تقرير مصير الشعوب . والواقع ، إن الدوائر العسكرية في باكستان التي تعمل منذ نشأة باكستان على تخريب الإرادة الديمقراطية للشعب هناك ،

من حقها أن تقدم المواعظ للآخرين بشأن أهمية تقرير المصير . فقد كان هناك خرا انقلاب من وراء الستار دبرته هذه الدوائر العسكرية ضد حكومة بينظير بوتو شرعية وكلنا يعرف ذلك .

ولعل الجمعية تذكر أنني في بياني أمام الجمعية العامة في دورتها استثنائية أخبرت هذا المحفل أنه على الرغم من أن الانتخابات قد أجريت في باكستان نها لا تعني أن الديمقراطية تسود هناك . فالعسكريون لم يعودوا بعد إلى ثكناتهم . انهم يمسون بجميع الخيوط . والتطورات الحديثة في باكستان ، وطرده الحكومة شرعية فيها ، تثبت ما قلته .

إننا جميعا نؤيد حق تقرير المصير لشعبنا . اتركونا وحدنا ، ننظم انتخابات ، اتركونا نموت ، اتركوا شعب أفغانستان يعرب عن رغبته وإرادته لتمويت الحر الديمقراطي وبالطريقة التي يريدها .

ثانيا ، من الصعب أن نسمع من ممثل الدوائر العسكرية في باكستان أن شعب أفغانستان ليس مستعدا للسلم والمصالحة وأنه غير قادر على الحوار ، وباعتباري اطنا أفغانيا لا أقبل هذا الكلام ، إن بلدي مهد حضارة كبيرة جدا في منطقتنا وأشعر لغفر عندما أقول إن شعب أفغانستان نشر الحضارة في المناطق المجاورة بما في ذلك كستان . إن هذا الشعب قادر حقا على الحوار .

إن شعب أفغانستان شعب فقير ، وبلادنا من بين أقل البلدان نموا من الناحية قتصادية ، وكثير من الأفغانيين يعيشون لاجئين في بلاد أخرى ولكننا لسنا بالتاكيد با جاهلا أو بدائيا أو متعطشا للقتال . هناك مثال في لغتنا يقول "أثبت بالحجة شي مذهب ثم اقتلني" . هذه هي التقاليد التي تجري في دماثنا . إننا شعب حوار دال وتحادث والتدخل الخارجي ، وبصفة أساسية من جانب باكستان ، هو وحده الذي ول دون اجتماع الشعب الأفغاني والدخول معا في حوار .

في الختام أود أن أتناول نقطتين هامتين . النقطة الأولى هي أننا خلال سبوعين الماضيين استمعنا إلى بيانات من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية

ورؤساء الوفود . وكان كل متكلم يؤيد التعاون ونسيان الماضي وإيجاد حلول جديدة للمشكلات وحل المشكلات الاقليمية ولكن باكستان وحدها وقفت ضد هذا الاتجاه العالمي . وحتى فيما يتعلق بأفغانستان أعرب عدد كبير من الوفود عن قلقه بشأن استمرار سفك الدماء هناك ، وأعربت وفود كثيرة عن أملها في أن يسود السلام هناك وأيدوا إيجاد تسوية سياسية ، ونحن نقدر هذه الحقيقة ، ولكن باكستان وحدها تحول الآن دون تنفيذ ذلك .

النقطة الثانية هي أننا عندما وقّعنا اتفاقات جنيف أعربنا لكثيرين عن شكوكنا في إرادة باكستان وجديتها على الرغم من أنها وقعت أيضا هذه الاتفاقات . وقد حدث ، وبعد استكمال انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان مباشرة ، وقعت مأساة جلال أباد - أفغانيون يقتلون أفغانيين . لقد كانت هذه هي كلمات دائرة الاستخبارات العسكرية وفقا لما نقلته الصحافة الباكستانية نفسها . ومن ثم ففي الوقت الحالي عندما يظهر توافق آراء دولي بشأن التسوية السياسية للمسألة الافغانية ، فإنني مرة أخرى أيها الزملاء الاعزاء أحذر من أن باكستان لا يتوافر لديها الإخلاص أو الرغبة في التعاون . وآمل أن يبذل مجتمع الأمم ، ممثلا في الجمعية العامة ، كل جهد ممكن حتى لا يسمح لباكستان أن تخرب مرة أخرى اتفاقات جنيف ، وتخرب مرة أخرى توافق الآراء الدولي الذي بدأ في الظهور لإيجاد حل سياسي لقضية أفغانستان ، وأن يتيح الفرصة لشعب أفغانستان لأن يشارك في الحوار وأن يحل مشاكله عن طريق التفاهم والحوار .

السيد جاين (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يلاحظ وفد بلادي

بأسف الطريقة التي حاول بها وفد باكستان مرة أخرى أن يقحم في الكلام الإشارة إلى ولاية جمو وكشمير الهندية . إن موقف الهند معروف ويقوم على أساس المبادئ ولست في حاجة إلى أن أكرر ذكره . إن حق تقرير المصير لا ينطبق على أجزاء متكاملة من دول ذات سيادة . وبغض النظر عن إنكارات باكستان المتكررة فإن لبّ المشكلة هو تحرير باكستان وتشجيعها للإرهاب والتدمير في ولاية جمو وكشمير الهندية ، وهذا يرقى إلى مرتبة التدخل في الشؤون الداخلية .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إن ممثل العراق أساء إلينا جميعا ، بسرده الساخر للأحداث ، وبتهريفيه للالتزامات المنصوص عليها في الميثاق والتي نقرها جميعا بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة وبتشويبه المتعمد لسياسات دول أعضاء أخرى ، من بينها بلدي . ولقد تكلم آخرون غيري لدحض العديد من الاباطيل التي قدمت إلينا على أنها حقائق . ومن ثم ، فلن أعرض أنا إلا لما قذف به سياسات الولايات المتحدة من افتراءات .

لقد طالعنا ممثل العراق بادعاء كاذب مفاده أن الولايات المتحدة رفضت السماح لوزير خارجية العراق بالحضور الى هنا . والواقع أن الولايات المتحدة لم ترفض الإذن للوزير وكان بإمكانه أن يحضر بسهولة على أي طائرة من عشرات الطائرات التجارية التي تقوم يوميا برحلات من وإلى أوروبا والشرق الأوسط . أما ما رفضته الولايات المتحدة فهو السماح لطائرة عراقية خاصة بالهبوط في نيويورك . وأقل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ، هو أن الحكومة العراقية التي تحتجز في العراق آلاف الرعايا الأجانب كرهائن وتحرمهم من الحق في مغادرة البلاد بأي وسيلة - لا يشترط أن تكون طائرات خاصة . وقعت في تناقض بشكواها من قعود حكومتي عن اعطاء الإذن لتلك الطائرة الخاصة . ومن الجلي أن عدم حضور الوزير إلى الجمعية العامة يرجع إلى بواعث أخرى . وكما أعلن الرئيس بوش هنا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ، لم تشعر الولايات المتحدة أبدا بما تشعر به اليوم من فخر بالاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن ، وبدعم الدول الاعضاء ، باستثناء العراق ، لتلك القرارات . وما من أحد هنا . ولا حتى ممثل العراق ، يمكن أن يساوره الشك في أن حكومته أقحمت نفسها في قضية جائزة تشكل تعديا على مبادئ العلاقات الدولية الواردة في الميثاق وعلى سياسة أعضاء الأمم المتحدة . وكما هو واضح وضوحا ساطعا من مجرى المناقشة العامة ، ليس ذلك بصراع بين بلدي والعراق ، بل بين العراق وسائر أعضاء المنظمة . واتهام مجلس الأمن بأنه العوبة في يد حكومتي إنما يشكل اهانة بالغة لسائر أعضاء المجلس . كما أن تكرار ذلك الاتهام التظليلي يعد اهانة للشعب العراقي الذي لا يستحق أن يروى له المزيد من الأكاذيب .

وكما أكد الرئيس بوش ، وشيغردنادزه وزير الخارجية السوفياتي وغيرهما من المتكلمين ، يسعى المجتمع الدولي الى بناء نظام جديد ، والى الوفاء بآمال مؤسسي الامم المتحدة . ونحن نتطلع معا الى عالم لا تعالج فيه الخلافات الدولية بالقوة . ولكن سلوك العراق ، الذي هو من مخلفات ماض عنيف نرجو النجاة منه ، يهدد ذلك النظام الجديد أشد التهديد .

لقد تم وزع قوات الولايات المتحدة ، جنباً الى جنب مع قوات ما يربو على عشرين دولة أخرى ، في المنطقة لردع العراق عن ارتكاب مزيد من العدوان ، والواقع أن ذلك الوزع الذي تم تلبيته لمطلب الحكومات المهددة في تلك المنطقة والذي يتفق تماماً مع المادة ٥١ من الميثاق ، بدأ يحقق الغرض منه . ويذكر أن حكومتي أوضحت أن قواتها لن تبقى في المنطقة يوماً واحداً بعد انقضاء الحاجة الى وجودها .

ان ممثل العراق بذل جهداً خاصاً لتسوية سجل مجلس الأمن والولايات المتحدة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي . لقد ظل قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) على امتداد ٣٣ عاماً ، هو الأساس الذي أنبتت عليه كل الجهود الجادة الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط . وما من حكومة لديها مثل ما لدى حكومة الولايات المتحدة من أدلة مقنعة تبرهن على التزامها بتنفيذ القرار . وليس الممثلون هنا في حاجة الى أن نذكرهم بالظروف التي أفضت الى اعتماد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولكن بالنظر الى ما وجّه اليوم من اتهامات في هذا المقام ، اسمحوا لي أن أشير الى عناصره الرئيسية .

يؤكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ان اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط يشمل وجوباً تطبيق مبدئين : سحب القوات المسلحة الاسرائيلية المسلحة من الاراضي المحتلة في النزاع الاخير ، وترك كل تمسك بمفظة المحاربة وانهاء كل حالة حرب ، وايلاء الاحترام والاعتراف لسيادة كل دولة من دول المنطقة ، ولسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، ولحقها في أن تحيا ، داخل حدود آمنة معترف بها ، خالية من التهديدات وأعمال القوة .

ويؤكد القرار كذلك ضرورة ضمان حرية الملاحة عبر الطرق المائية الدولية ، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، وضمان الحرية الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، باتخاذ التدابير اللازمة ، بما فيها إنشاء مناطق مجردة من السلاح .

وينص القرار أيضا ، على السعي الى الحل عن طريق المفاوضات ، ومنذ تاريخه اتخاذ حتى يومنا هذا لم تترك حكومتي جهدا مبدولا في سبيل إيجاد ذلك الحل إلا وشاركت فيه . ولقد أحرزنا نجاحا في تلك العملية ، وبخاصة في كامب ديفيد . وشهدنا ، للأسف ، انتكاسات ولكنها لم تنل أبدا من تصميمنا على تنفيذها .

ولقد جانب ممثل العراق الصواب عندما أشار الى أن الولايات المتحدة طبقت في حالة غزو العراق للكويت دونما استفزاز وضما مفاهيم مختلفة لالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق . ولا يوجد ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك . فعندما تحرك مجلس الأمن لاتخاذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، كان على دراية تامة بالحقائق الأساسية . والقرار المذكور يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب العراق بأن يسحب فورا ودون قيد أو شرط جميع قواته الى مواقع تمركزها في ١ آب/أغسطس ١٩٩٠ . ويدعو العراق والكويت الى الشروع فورا في اجراء مفاوضات مكثفة لحل خلافتهما ويؤيد كل الجهود المبذولة في هذا الصدد وبخاصة تلك التي تبذلها جامعة الدول العربية . وسجل الولايات المتحدة في تأييد ذلك القرار ، غني عن البيان .

فماذا عن سجل العراق ؟ بدلا من الانسحاب ، شبت القوات العراقية أقدامها ، ثم أعلن العراق ضم الكويت ، وهي البلد الذي كان يقيم معه علاقات ودية . بل أن صفاقة قادته الى انتهاك غير ذلك من قواعد القانون الدولي الهامة . فقد احتجز وما زال يحتجز آلاف الرهائن من جنسيات مختلفة ، يتخذ منهم درعا بشريا في المواقع الاستراتيجية لديه . وانتكح حصانة الدبلوماسيين واقتحم السفارة الفرنسية في الكويت . ومنع الغذاء عن عشرات الآلاف من العاملين الأجانب مما يعد في حد ذاته أحد أشكال التمييز العنصري . وعمد ، في انتهاك لاتفاقية جنيف الرابعة ، الى السلب

والنهب في الكويت ، وجرّد مواطنيها من هويتهم الوطنية ، وقام بتعذيب بعض ممن يمكن حتى أن تسول لهم أنفسهم ، التفكير في المقاومة . ان تلك التجاوزات لا نظير لها ، وسوف تظل ماثلة في الذاكرة .

إن العراق بلد خارج على القانون ، فقد انتهك أهم الالتزامات الأساسية المنصوص عليها في الميثاق ، بل أنه تطرف في العدوان الى حد أنه يستهدف افناء دولة صديقة وجارة مسالمة . فإن كان رد مجلس الأمن لم يسبق له مثيل فذلك ينصرف أيضا على أعمال العراق وجرائمه .

ومن ثم ، فإن الرسالة التي دوت على امتداد هذه المناقشة ، رسالة واضحة . لقد مزق العراق ، بغزوه الكويت ، نسيج المجتمع الدولي . وضاعف من جريمته وأطال أمدها ، امعانه في التشدد ان على العراق أن يخرج من الكويت وعليه أن يخرج الآن . لقد وفد الممثل العراقي الى هنا ليتكلم . ولكنه يستطيع أيضا أن يسمع ويقرأ ويكتب . وأرجو ، حفاظا على شعبي العراق والكويت ، أن يفهم الرسالة الصادرة عن هذه المناقشة - رسالة طرحها كل متكلم تقريبا ، اثناء الاسبوعين الماضيين - وأن ينقل تلك الرسالة بحذائيرها الى سيده في بغداد .

السيد عمير (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : استمعنا الى

بيان ممثل نظام كابول في ممارسته لحقه في الرد . وكان البيان تكرارا واسترجاعا لنفس المغالطات القديمة المليئة بالتحريف والملاحظات الدعائية التي شكلت بحور بيانه هنا في وقت سابق من بعد ظهر اليوم .

وقد رفض وفدي ، في ممارسته لحق الرد أول مرة ، رفضا قاطعا هذه الادعاءات ، ومن ثم لا نرى ضرورة للمسار بوقت الجمعية الثمين وتكرار موقفنا السابق .

وأود أيضا أن أشير اشارة موجزة الى ما أعلنه ممثل الهند لتوه ، ويود وفدي أن يتطرق بايجاز الى اشارة ثلاث نقاط فيما يتعلق بكلمته .

لقد قال إن كشمير كانت جزءا لا يتجزأ من الهند . انها لم تكن أبدا جزءا من الهند . انها اقليم متنازع عليه سيتقرر مصيره عن طريق استفتاء عام تشرف عليه الامم المتحدة . وهذا الوضع اعترفت به قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، واعترف به أيضا في اتفاق سملا لعام ١٩٧٢ كما أكد عليه مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في القاهرة ثم في نيويورك في ١ تشرين الاول/اكتوبر ، أي منذ أيام قليلة .

وفيما يتعلق بادعاءاته بأن باكستان ترعى الارهاب ، أود أن استرعي انتباه الممثل الهندي الى التقرير الاخباري الذي نشر في عدد اليوم من جريدة النيويورك تايمز . والذي يقول :

"في بيته في حي هادئ تحرسه قوات ترتدي زي القتال قال المفتي بهاء الدين فاروقي ، قاضي القضاة السابق في محكمة غامو وكشمير العليا نصف جيل دمرته الهجمات الهندية المسلحة . وآلاف من الشباب اعتقلوا والمئات من جميع الاعمار قتلوا وأحرقت القوات احياء وقرى بأكملها" .

وقال السيد فاروقي "انهم يحومون كالنور ينقضون على الذين يتراوح اعمارها بين ١٣ و ٣٠ سنة" .

ولابد أن ذلك التقرير يوضح بجلاء من الذي يمارس الارهاب وكيف يمارسه وأيـن يمارس .

ويزعم الممثل الهندي أيضا أن باكستان تتدخل في كشمير . وقد رفضنا ادعاءاته المكررة مرارا من قبل ، إلا أنني في هذا الصدد ، أود أن أشير الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية باكستان في ٢٨ أيلول/سبتمبر في الجمعية العامة عندما دعا الهند الى النظر في اقتراح باكستان بوضع مراقبين محايدین على طول خطوط المراقبة لرمسد الحدود واصدار حكم مستقل بشأن وجود أي تدخل من الجانب الباكستاني . وللأسف لقي هذا الاقتراح الرفض من جانب الهند .

تلك هي النقاط الثلاث التي أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة اليها .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : إننا نشعر بالأسف ازاء التقييم الوارد في بيان ممثل العراق حول الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة . ونحن نرفض هذا التقييم رفضا باتا لاننا مقتنعون بأن قرار مجلس الامن لا يمثل ارادة المجلس فحسب ، وانما يمثل أيضا ارادة أعضاء المنظمة ، وقد بدا ذلك واضحا بصورة كبيرة في هذه الدورة .

وأعتقد اننا لا نملك إلا أن نشعر ببعض الارتياح ازاء الوحدة التي لم يسبق لها مثيل التي تبلورت في مجلس الامن وللتقييم الواضح الذي طرح في المناقشات الدائرة حول العراق . والذي نعتقد أنه يبين أن الأمم المتحدة تستطيع أن تعالج مثل هذه الازمات التي تتسم بقدر كبير من الخطورة في وقت يتشكل فيه النظام الدولي الجديد على أساس سيادة القانون الدولي . ومن واجب كل عضو في الأمم المتحدة أن يستجيب لصوت هذه المنظمة وأن يستخلص الدروس العملية فيما يتعلق بسياساتها .

السيد محمد (العراق) : ان المندوب الامريكي الذي تعود على التحدث تحت وطأة الشعور بالعظمة لن يستطيع أن يقلب الحقائق المعروفة . فإن سياسة الامبريالية الامريكية وحلفائها لها تاريخ غير مشرف مع شعوب العالم وبخاصة شعوب العالم الثالث . وهذا التاريخ يمتد عبر سلسلة طويلة دامية تبدأ من جرائمه القذرة في فيت نام الى افريقيا وآسيا وغرينادا وشعبنا العربي وبمنا .

والتاريخ يعرف هذه الأحداث الدامية ، كما أن المستقبل سوف يشير الى جرائم أخرى ، انها السياسة العدوانية الامبريالية وهذه هي خصائصها فيما يتعلق بمنطقتنا .
اولا ، قامت الولايات المتحدة وبسرعة عجيبة بانزال قواتها العسكرية لاحتلال أرض الجزيرة العربية ومياها ، وذلك بناء على رغبتها وأوامرها ، وستبقى هناك الى أن تقرر هي ذلك وفقا لمصالحها اللامشروعة . إن عدد القوات التي احتلت أرضنا العربية يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ جندي . أما حاملات الطائرات والسفن الحربية وغيرها من الأسلحة الفتاكة فهي معروفة للجميع .

ثانيا ، التهديدات المستمرة التي يطلقها رجال الادارة الامريكية ضد العراق ، وهي عديدة ، تبدأ من أعلى المستويات في الادارة الامريكية ، ولعلنا نتذكر ما قاله جورج بوش في الكونجرس الامريكي أثناء خطابه الاخير في الجلسة المشتركة . وكلنا نتذكر ما قاله الجنرال دونمان ، رئيس الاركان المشتركة للقوات الجوية الامريكية في الخليج ، هذا الجنرال الذي قال بأن الولايات المتحدة تخطط لضرب مدينة بغداد في المركز وفي القلب .

ولأن تصريحاته كانت تكشف عن الجريمة الكاملة ، فإن الادارة الامريكية لم تتحملها ، وبذلك أقال الجنرال .

ثالثا ، حصار التجويع اللاانساني للاحضاري ضد شعب العراق بأطفاله ورجاله ونسائه ، ذلك الحظر الشامل الذي بدأ حتى قبل أن يصدر مجلس الامن قراراته بشأن المقاطعة واتخذ طابع الشمولية مناقضا بذلك حتى تلك القرارات التي استثنت الاغذية والمواد الطبية .

رابعا ، الحملة التثليلية الاعلامية والنفسية التي تقودها الامبريالية الامريكية ، وبالتعاون مع خبرات الصهيونية العالمية تشكل حملة واسعة النطاق تدعم الجهد العسكري وحصار التجويع .

خامسا ، استغلال الظروف الجديدة في أوروبا الشرقية ومحاولة توجيهها لكي يصبح العالم كله تحت سيطرة الولايات المتحدة ، واعتبار المرحلة التي تلت مرحلة الحرب الباردة مرحلة انتصار للامبريالية ولنظامها الرأسمالي .

سادسا ، الهيمنة على الامم المتحدة وأجهزتها وبخاصة مجلس الامن ، ونحن نعرف هذه القصة من خلال ما حدث خلال الشهرين الاخيرين والذي تجسد بالقرارات التي اتخذت . هذه الخصائص المعلنة والمعروفة للعدوان وهي كافية جدا لاثبات أن ما تقوم به الولايات المتحدة في الارض العربية وباحتلالها للاماكن المقدسة للمسلمين ، انما هي تعمل من أجل تنفيذ عدوان مبيت بدأت خيوطه تتضح حتى قبل الثاني من آب/اغسطس الماضي .

ما هي أهداف العدوان ؟ أولا : محاولة السيطرة على العالم من خلال افتراض أن شمة نظاما دوليا جديدا يولد ، وهذا هو بتعبير أدق تجسيدا للديكتاتورية الكونية حيث تحاول الولايات المتحدة ، بعد التغييرات التي حدثت في أوروبا الشرقية ، أن تفرض سيطرتها على شعوب العالم . وتاريخ أمريكا معروفا في مواقفها بالنسبة لدول العالم الثالث .

فما هي الحلول التي قدمتها لحل مشاكل العالم الثالث ؟ لا تزال الازمة طاحنة في أفغانستان ، ومازالت الازمة طاحنة في جنوب افريقيا ، ومازالت الازمة طاحنة في كمبوديا وفي أماكن أخرى من العالم . فأيمن هو الوفاق الدولي ؟ هل ما حصل من تقارب

او من تغييرات في أوروبا الشرقية ؟ هل هذا هو العالم كله ؟ وكيف انعكست هذه الأحداث على شعوب العالم الثالث ؟ هل تسارعت عملية التنمية لدى دول شعوب العالم الثالث ؟

ان الأحداث والوقائع تثبت عكس ذلك .

الهدف الثاني : هو السيطرة على منابع النفط وعلى المنطقة واخضاع الشعب العربي ، وهذا حلم استعماري قديم ، ونحن نتذكر ما يقال عن منابع النفط وعن المياه الدافئة في الخليج العربي وغيرها من الحكايات التي كانت تجسد هذا الحلم القديم .

الهدف الثالث : حماية العملاء في المنطقة ، هؤلاء العملاء الصغار الذين هم أدوات جاهزة طيعة في يد الامبريالية الامريكية ، ولا شك في أن الجمع الموقر هنا يعرف تماما ما تقوله عن هؤلاء العملاء .

الهدف الرابع : حماية الكيان الصهيوني . ان العراق ليفخر بأنه قد وفر الردع ضد أي عدوان اسرائيلي جديد على العراق وعلى الأمة العربية ، وبذلك فقد سارعت الامبريالية لتوفير الغطاء لهذا الكيان لكي تحميه وتوفر له الظروف لتنفيذ مخططاته التآمري التوسعي والذي يتمثل في القضاء على الانتفاضة الفلسطينية الباسلة وتصفيته القضية الفلسطينية واسكان المهاجرين الجدد في الاراضي المحتلة وتحقيق حلم شاميير الارهابي بانشاء دولة اسرائيل الكبرى .

ولعلنا نتذكر البيان الاخير لوزارة الخارجية الامريكية الذي قال بأنه مستعد لحماية اسرائيل عسكريا .

أما العراق ، فقد طرح مبادرته الشاملة للسلام العادل والتي بينها تفصيلا في مبادرة السيد رئيس الجمهورية صدام حسين في الثاني عشر من آب/أغسطس والتي وضعت الحل الاساسي السلمي المقترن بالعدل لجميع مشاكل المنطقة . ولكن الامبريالية وعملاءها في المنطقة لن يجدوا في السلام العادل سوى الإضرار بمصالحهم اللامشروعة .

هذا ما أردنا أن نوضحه .

السيد رزوقي (الكويت) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صراحة ، لا أود

في البداية أن أعطي اعتبارا لممثل النظام العراقي بأن أتكلم ممارسة لحق الرد .

فهو لا يستحق ذلك . ويجب عليه أن يخجل من نفسه لما قاله هنا . فعلا عليه أن يخجل من نفسه حقا انه يتكلم - اذا ما كان لي أن أتوخى الايجاز - عن الامبريالية وعن جرائم الغير . فبماذا يمكن أن يسمى احتلال العراق للكويت ؟ ومن هو الامبريالي حقا ؟ ومن الذي يحتل من ؟ ومن ذا الذي ينتهك الميثاق ؟ ومن ذا الذي ينهب بلادي ؟ من الذي يفعل كل هذا ؟ من هو بحق السماء الذي يرتكب كل أعمال التدمير الشامل هذه في الكويت ؟ وأمامي هنا تقرير من الكويت المحتلة . ويرد بهذا التقرير - سيدي - اننا منذ يومين فقط ، تم اطلاق النار على أطفال مغار تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٥ سنة / شيء إلا لانهم قالوا "الله أكبر ولتحى الكويت حرة" . وها هو - أي ممثل العراق - يتكلم الآن عن الجريمة في حين يتعين عليه أن يشعر بالخجل من نفسه .

(واصل كلامه بالعربية)

يتحدث ممثل النظام العراقي كثيرا عن الهيمنة "Hegemony" على المنطقة من قبل القوات الاجنبية ولكن أيها السادة ...

(تكلم بالانكليزية)

اسمعوني بوضوح

(واصل كلامه بالعربية)

من الذي يسعى للهيمنة في المنطقة ؟ الذي يسعى للهيمنة هو النظام العراقي والا فماذا يعني وجود جيش يوازي المليون جندي ... وآلاف الدبابات والطائرات والصواريخ في منطقة صغيرة ... تتعدى بكثير احتياجاته الدفاعية . إلا أن تكون هذه الاسلحة والدبابات والطائرات بفرض التوسع والسيطرة على المنطقة . هذه هي الحقيقة يا سيدي الرئيس .

ان العراق يسعى للسيطرة على المنطقة ، وباستخدام القوة وتشريد أهلها لحساب دكتاتور واحد ، هو صدام حسين . ان نظام الدكتاتور صدام حسين يتعلم ، وسيتعلم دروسا أخرى حتى يكون عبرة ومثالا يتذكره التاريخ لكل شاذ ودكتاتور مغامر .
انني أقول لمندوب النظام العراقي اننا عائدون وبإذن الله الى الكويت ، وسنحتفل معكم بذلك اليوم ، يوم تحرير أرض وشعب الكويت بقيادة صاحب السمو الامير حفظه الله من القوات العراقية الفازية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل الهند

الذي يريد الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد . وهذه الكلمة محدودة بخمس دقائق .

السيد جاين (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اننا في ساعة

متأخرة الآن ، ووفد بلدي لا يود الدخول في مناقشة مطولة ، يمكن تجنبها ، مع وفد باكستان .

أود فقط أن أقول إن التاريخ لا يمكن تغييره بتكرار لا نهاية له للأباطيل ، ولا بتشويه حقائق الأمور المعروفة للجميع والراسخة تماما . وكل ما نأمله هو أن تتخلى باكستان عن الطريق الذي اختارته والمتمثل في التحريض على العنف ، ومساعدة وتشجيع الارهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وأن تمتثل المعايير المستقرة للعلاقات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل أفغانستان

الذي يريد الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد . وهذه الكلمة محددة بخمس دقائق .

السيد روشان - روعان (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

بداية كلمتي الأولى ممارسة لحق الرد قلت إنه قد فات الاوان لكي يخفي ممثلو الدوائر العسكرية في باكستان تدخلهم العدواني في الشؤون الداخلية لأفغانستان . وخلال الكلمة الثانية التي ألقاها ممثل باكستان ممارسة لحق الرد لم نسمع أي شيء جديد ينكر ما قلته . وهو لم يرد على الأسئلة التي وجهتها له عن المكان الذي تأتي منه الصواريخ . أو المكان الذي يتدرب فيه كل هؤلاء الارهابيين ، أو لماذا يقتصر القتال

على المقاطعات الثلاث المجاورة لباكستان . وكل ما قاله هو إنه لن يكرر مذكره فسي كلمته السابقة التي ألقاها ممارسة لحق الرد . وقوله هذا يستوجب مني أن أشيد به ، فهو يدرك ، باعتباره رجلا حكيما ، أن تكرار الكلام الباطل لن يحوله الى حقيقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطى الكلمة الآن لممثل

المملكة العربية السعودية الذي يريد الكلام مرة ثانية ممارسة لحق الرد . وهذه الكلمة محددة بخمس دقائق .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : شكرا سعادة الرئيس .

لا أريد أن أطيل ولا أن آخذ من وقتكم الكثير . لكي يظهر أن الوفد العراقي يحمل فسي جعبته عدة خطب تناسب المواقف التي يريدها وغيرها ليتحفظ بها .

يصر النظام العراقي على أن يسمي دعوة دول مجلس تعاون دول الخليج العربية على أنها حملة احتلال أجنبية . نريد له أن يتعلم الميثاق ، وأن يقرأ الميثاق ، وأن يدرس الميثاق ، وأن يعرف أن قوة متعددة الاطراف من ٢٦ دولة انما جاءت بناء على دعوة من الدول صاحبة الشأن وكنتيجة لمغامرة عراقية بدأت في الكويت ولم تنتهي بعد . حبذا لو يتعلم النظام العراقي كيف يتعامل مع الواقع . ومع الحقيقة ، ومع الصدق والامانة ، لوfer على نفسه هذه المغامرة ، ولوfer علينا أن نطلب الاصدقاء والاشقاء ليتعاونوا معنا في دفع الاذى ، ولوfer على العالم هذه المأساة ، التي لو سمح لها أن تستمر لعادت بالتاريخ الى القرون الوسطى .

ولكننا ولا بد لنا هنا إلا أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا لهذا الجمع الدولي الكبير ، الذي عبر بما لا يقبل مجالا للشك عن وقفة دولية عامرة غير مترددة تشجب العدوان العراقي وتدين حكام العراق وتحاسبهم على ما ارتكبهوه .

ونأمل أن يكون في هذا الدرس ، ونأمل أن يكون في هذه العبرة ، ما يعيد الحق الى نمابه لشعب الكويت الشقيق ، وأن تعود الامور الى طبيعتها قبل مضي وقت طويل ، وأن يمتنع الغازي عن عدوانه الاخر .

البند ١٧ من جدول الاعمالتعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية

(١) تعيين عضو في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : تقرير اللجنة

الخامسة (الجزء الاول) (A/45/577)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : توصي اللجنة الخامسة في

الفقرة ٤ من تقريرها A/45/577 بأن تعين الجمعية العامة السيد لويس ويلتشر عضوا في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة تبدأ من ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وتنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين السيد ويلتشر .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠